مكتبة الملك فهد الوطنية

نموذج تسجيل مخطوطة

بيانات المخطوطة

عنوان المخطوطة: الفوائد الضيائية

المؤلف : عبدالرحمن بن أحمد الجامي

تاريخ النسخ : ١١٢٠هـ

عدد الأوراق : ٨٧

المقاس : ١٦×٢٥

نوع المادة : أصلية

الرقم : ١١٦

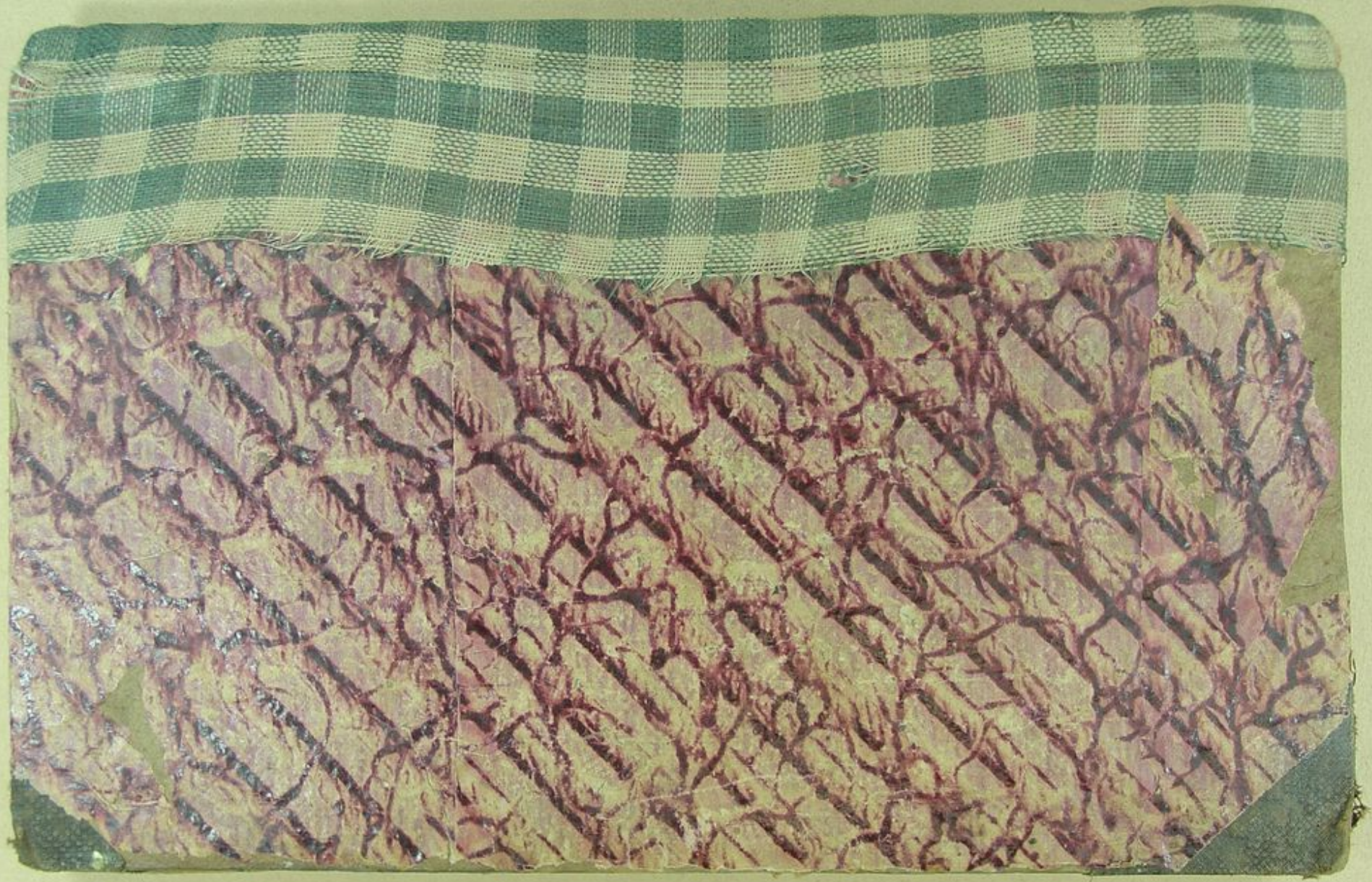

الدية وكان في شرع من قبلكم الدية ولم يكن لهم القصاص فخيركم الله تعالى بين هذه الا
ثم ان قوله بعد ذلك فمن قتل لها في بعد لم عفو وقبول الدية فله عذاب اليم وجهان
س ۳ قوله يا ايها الذين آمنوا الآية في سورة البقرة ابتداء الركوع الثالث
س ۴ قوله كذلك الآية في سورة البقرة ايضا في آخر الركوع الثالث
الجزء الثاني (قال الله تعالى بعد ما ذكر احكام الصيام والاعتكاف تلك حدود الله
ذكر في الصيام والاعتكاف فلا تقربوها اي لا تجاوزوها فضلا عن ان تخالفوها
س ۵ قوله وهو الذي انشأ الآية في سورة الانعام ابتداء الركوع السادس منها
س ۶ قوله ذلكم وصاكم به الآية في سورة الانعام في الركوع التاسع عشر منها
الآية قوله تعالى وان هذا صراطي مستقيما اي ان ما وصيتكم به من التوحيد
شريعتي مستقيما فاتبعوه فاتبعوا سبل الله اي طرقه التي شرعها لعباده
طاعته فتفرق بكم عن سبيله اي تميل بكم يمينا وشمالا عن الطريق المستقيم
وصاكم به لعلكم تتقون عن ابن مسعود قال خط لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعن شماله وقال هذه سبيل على كل سبيل منها شيطان يدعو الله ثم قرأ وان هذا صراطي
الآية في سورة المائدة في الركوع الثاني منها الواقعة في الربع الثاني من الجزء
لله شهداء بالقسط اي كونوا قائمين بالعدل قائلين بالصدق آمرين بالعدل والصدق
لا يحملنكم قوم على ان لا تعدلوا اي على ترك العدل فيهم لعداوتهم ثم قال اعدلوا هو اقرب
ان الله خبير بما تعملون من الظلم والعدل اه بغوي س ۷ قوله وان تعدل
منها الواقعة في الربع الاخير من الجزء الثاني اه قوله ولو انهم امنوا الآية في
الربع الثالث من الجزء الاول) قوله لوكانوا يعلمون فان قيل اليس قد قال
يعلمون بعد ما اخبر انهم قد علموا قيل الرد مقبول وقد علموا ولكنهم
يكتمون لما اهل العلم اما علموا فكانهم لم يعلموا اه بغوي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتدينين

اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة

المتبحر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله تعالى

بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها بالتقرير وسمط التحرير

للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات

التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف

كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر اصحابي التحصيل وما توفيقي الا

بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان شيخنا لما صدر رسالته هذه بحمد الله

بان جعله جزءا منها هضما لنفسه تخيل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه

ليس ككتب السلف حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء

به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله

جزءا من كتابه وبدا بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب

عن احوالهما فمتى لم يعرف فكيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلام الكلمة

لكونه

لكون افرادها جزءا من افراد الكلام وهو مقدم جزءا من متعلقه

فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين الاوسط

بجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعضهم عن بعض

بعض تاثيراتهما بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يا

ما جرم اللسان والكلم بكسر الام جنس لاجمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى

واليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقله الا على الثلاثة فصاعدا

والكلم الطيب يارا بعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة واللفظ

فات بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنس كما يقال هذا الجنس واحد

وذلك لواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي باراده الكلمة المذكورة

على السنة النحاة لفظ القفا في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي

رميتها ثم نقلوه عرفا في النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق

بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا

مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كمنون في ضرب

اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع لفظ وانما عبروا

منه باستعارة لفظ المنفصل للمتصل نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ

وأضرب

والله در المصنف حيث اشار الى ذلك في ضمن دليل الحصر ثم شرع في تحديدها بقوله وحد علم
بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطباع الكلام في اللغة ما
تكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ كلمتين حقيقة
او حكما ان يلق كل واحد منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم
مفعول كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم من اتى احدهما بالاسناد ان تضمن حاصلا بسبب اسناد
احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى
بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة قولي لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبة
الكلية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد
الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبة
الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قايم او انشائية
مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى
منوية وبينهما اسناد تفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من
ان يلقا كلمتين حقيقة او حكما دخلت التعريفي مثل زيد ابوه قايم او قام ابوه
او قايم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبة في حكم الكلمة المفردة اعني قايم
الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما

والاسناد بحيث يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلاثة
ايضا مقارنا او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى الفهم عنها مع احد الازمنة
الثلاثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة
الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه
وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه
والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة
الفعل يسمى به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك ابو جي الحضر
كلمة الاقسام الثلاثة حد كل واحد منها او من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم
به ابو جي الحضر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة
اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة والاسم كلمة
تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام
الثلاثة والحرف يمتاز عن اخويه لعدم الاستقلال بالدلالة والفعل
يمتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم يمتاز عن الحرف بالاستقلال
وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده
ومانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد هنا الا المعرف الجامع المانع
والله

مهمل ليس بكلمة فانه خارج عن حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان الخصوصية
زيد قائم لمجموع كلام فخالف صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من
كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت
والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب المنتاب ذهبا
الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في
تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلق وم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن
جعله اخص من الجملة قيد به فخرج الجملة على الجمل الخبرية الواقعة
اخبارا او اوصافا فخالف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد
وهو الاسناد مقصودا لذاته ويلزم الكلام عند المصنف ايضا اخص من
الجملة ولذلك فسر الكلام بما لا يحصل الا ضمنا سمين احدهما مسند
والاخر مسند اليه او ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ
او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلاثة ترتقي الى ستة
ثلاثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل وحرف وثلاثة منها من جنسين اسم
وحرف وفعل واسم وحرف فعل ومن ابين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد
لابد له من مسند اليه ومسند وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل

واما

واما الاقسام الاربعة الباقية في الحرف والحرف كلاهما مفقودان في الفعل
والفعل والفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود
فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان المسند اليه فالمسند مفقود
وفعل زيد بتقدير زيد قام فاعلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والا
سم الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دل على معنى كائن في نفسه اي في نفسه
ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح شرح
المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى ما دل على معنى باعتبار في نفسه
وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حسنة اي لا باعتبار
امر خارج عنها وكذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي باعتبار حاصل في غيره لا باعتبار
متعلق
لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه وحصول ما ذكره بعض المحققين حيث قال ان في الخارج
موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصد ملحوظا
في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا والتفت لملاحظة غيره فلا يصلح
لشيء من ذلك فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية
الملحوظ في ذاته ولزم تعقل متعلق اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو
بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقد حاجة الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى

اليه يدل على متعلق وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة

الدالة عليه اذ الملاحظ العقل له من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة

لتعرف حالها كان معنى قرر مستقلا بالمفهومية ولا يمكن ان يتعقل الابذكر متعلق

بخصوصه ولا ان يدل على الا بضم كلمة دالة على متعلق والحاصل ان لفظ الابتداء مثلا

لمعنى كلي ولفظة من مع وضوعه للكلي الواحد من جزئيات المخصوصة المتعلقة من حيث

انها حالات لمتعلقاتها والآلة لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا

ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ولا تصلح ان يلفظ محكوما عليه وبه واما تلك

الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل

منهما ان يلفظ ملحوظا قصدا ليمكن ان تعتبر النسبة بينه وبين غيره بالتلك الجزئية لا

تتعقل الابذكر متعلقاتها في آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان

الحرف دال على معنى في غيره واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله

بالمفهومية وهو بكينونة المعنى في نفس الكلمة ولا تتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى

اليها لاستقلاله بالمفهومية فهو حينئذ كينونة المعنى في نفسه وكينونة نفس الكلمة آلة

عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية فيخرج عنه ما كان بالضمير المجرور في نفسه

الى ماء الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في

الحصر

الذكر في الاول او اللحوق في الاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في
الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان
الفعل وضع لان يكون مسندا فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه
ومعنى الاضافة ان يكون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكر لفظه او حبه
اختصاصا بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به
وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقع
مضافا اليه كما في قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا
بتاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلق تختص
بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان
مررت مضاف الى زيد بوسطة حرف الجر لفظا وهو الاسم قسمان معرب ومبني
لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا والاول اما ان يشبه مبني الاصل
او لا وهو اعني المركب الذي يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير
المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب
الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامل فيدخل فيه زيد قائم وهؤلاء
في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة

نحو الغلام في زيد عمرو وبكر وبخلاف ما هو مركب اصلا من الاسماء المعدودة الى
مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامل كغلام في غلام زيد فان جميع
ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة موثرة
في المشابهة التي هي المعتبرة عند المصنف
ثم من الاعراب مبني الاصل اي مبني الذي هو الاصل في الباء في الاضافة بيانية
وهو الماضي والامر بغير لام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في مثل قام
هؤلاء لكونه مشابها لمبني الاصل كما سيجيء في بابه انشاء الله تعالى اعلم ان صاحب
الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية من المشابهة المذكورة معربة في
النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا با
اجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب بل النزاع في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة
المحرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد
القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ
تركيبا في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبر احد
ولذلك يقال يعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور
عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من
تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب فمن لم يتتبع لغة

العرب ومن يعرف احكامها باسماء منهم فان العارف باحكامها كان له مستغنيا
عن النحو ولا فايدة له بعد ابهائي معرفته اصطلاحاتهم فالمقصود من
معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره وكلامهم ليجعل اخره مختلفا
فيطابق كلامهم فيه معرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف اخره فلو كان معرفته
المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه مما
يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقديم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف
اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعلنا
المصنف وحكمه اي من جملة احكام المعرب واثاره المترتبة عليه من حيث هو
معرب ان يختلف اخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يبدل حرف بحرف اخر
حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يبدل صفة بصفة اخر حقيقة
او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة
عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل بعض الاخر وانما خصصنا
اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا زيد مضروب وانيب ضربت زيدا
او انيب ضارب زيد فان العامل في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية

والفعلية

والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا الضمير عليه
التهيئ اي يختلف لفظا او تقديرا او على الصحيحة اي يختلفا اختلافا لفظيا او تقديريا لا اختلافا
لفظا كما في قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد والتقدير كما في قولك جاءني
فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتيٌ وفتيًا وفتيٍ انقلبت الياء الفا فصار
الاعراب تقديريا لا اختلافا لفظيا والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه
ليندفع ما يقال قولنا رايت احمد ومررت باحمد قولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين شيء
او يجعل ما نحن فيه اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة بعد
الالف علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذلك الحال في التثنية والجمع فان في المعرب
في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في
آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركبت بعض الاسماء المعدودة القريبة بتلبيني الاصلاح
عامله ابتداء ويترتب عليه الاعراب بل هنا كحدوث الاعراب بدخول العوامل قلت
يرد حكما آخر من احكام المعرب والاختلاف في حكم آخر فلم يدخل احد الحكمين
في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر فيها هذا الحكم الغير من هذا
لقيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصات الجملة الا ان يقال اي حرف ان
حركة اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث هو المعرب ذاتا او صفة به اي بذلك

كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف للكثير والثقيل للمضاف اليه علامة

في الجر جعل علامة له العامل لفظيا كان او معنويا ما به يقوم اي يحصل المعنى

المقتضى اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاء زيد

جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت عامل

اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء

عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف الذي سلم المفرد

الذي لم يكن بناء الواحد مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع

المكسر المنصرف الذي لم يكن بناء الواحد فيه ساء ولم يكن غير منصرف كرجال

جالي وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين

احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما

ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلاث في

الاحوال الثلاث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا في حالة الرفع والفتحة نصبا

اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قولهم رفعا ونصبا وجرا على

الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالتقسيم الاول

مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة

طلبة

طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والياء وآخره

به عن المكسر لانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع

اجراء للفرع على توءمه الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع

للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات فجرا

المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره

نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك

بكسر الكاف لان اللائق بقريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنا

والهن الشيء المنكر سيجيء ذكره كالعوج والصفات الذميمة والافعال

القبيحة وهن الاسماء الاربعة منقوصات واويات وفوك وهو اجوف

واوي لانه من الافواه اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواو اذ

اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا

يضاف الا الى الاسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا

والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلق بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها

معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك وهو حدة

اذ المثنى والمجموع عنهما معربا باعراب التثنية والجمع وانما يصرح بهذين

القيدين اكتفاء بالاضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة وهي لا تكون
مضافة اصلا فاعربها بالحركات نحو جاءني اخو مريت اخاه ومررت باخ
فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى
ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال للتنبيه
اشتراط اضافتها الى الكاف بكونها والما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف
لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف اردوا ان
يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك ليلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة
ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء الستة لمشابهتها للمثنى في كونها معنا
عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب قبل واخرين الاعراب سماعا خلافا
سائر الاسماء المحذوفة في الاعراب بالحركات فانه لم يسمع فيها من العرب اعامة
الحروف المحذوفة عن الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا وهم
يذكرون فروع كلا مضافا احوال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد
بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب
الحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف
الى المضمر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات
التي

التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الف وسيسقط لالتقاء الساكنين
جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف
الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف
التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك
قيد كونه اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان
فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى
التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجئ
جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون
فيدخل فيه سنين وارضين مما لم يكن واحدة مذكر يجمع بالواو والنون وما
الحق به وهو الجمع ذو الاعن لفظ وعشرون واخواتها اي نظائرها في السبع
وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلاثة والا لصح
اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على تسعة لانها
ثلث مقادير الثلاثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ ليدل على معان مخصوصة
ولا تعين لها الجمع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى ومن ملحقاته
والجمع ومن ملحقاته بالحروف لانهما فرع المفرد وآخرهما حرف يصلح للاعراب وهو

علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا
عرابهم كما انهما فرعا لان الاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما
بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة ومحال اعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة
للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف لوقع الالتباس ولو خص المثنى
بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان
جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للمثنى في الفعل نحو يضربان و
ضربا والواو علامة الرفع في المجموع لان الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون و
ضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل
الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروا في المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع
وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل واحد منهما فضلة في
الكلام ولما فرغ عن تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة
شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذين اشار الى تقسيمهما اليهما
فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي فيما عداه
فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه
اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اما لكون الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة

الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت مرسومة
في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين
فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف
الى ياء المتكلم نحو يا غلامي فانه لما استثقل ما قبل الكسر لمناسبة الياء قبل دخول النداء
امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله عليه موافقة لها او مخالفة فيها
ذهب اليه بعض النحاة من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي فقوله مطلقا
اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم
المعرب انما هو في جميع الاحوال او مختصا ببعضها واستقل عطف على تعذر اي تقديرية
الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب
قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهورها في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره
ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة
كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستقلال الضمة والكسرة
على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كالقاضي يعني تقدير الاعراب لاستقلال قد
يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف في نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب
المتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو

في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلمو بوسقوط النون بالاضافة
فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فتقلب الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل
الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف
حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها لان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون
الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلثة مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم
فانه لما استطيل حرف الاعراب عند اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا

واللفظي في الاعراب المتلفظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكرناه تعذر فيه الاعراب او استثقل
ولما ذكر تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف ويعرف بعرف
المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال واعلم ان المنصرف ما
لم يشبه المعرب فيه علتان توسران باجتماعهما او استيفاء شرائطهما فيه اشار بسجي ذكره
من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام
هاتين العلتين بان توسر وحدها تاثيرهما وهي احدى العلل التسع المجموعة ما في هذين البيتين
من الامور التسعة لكل واحد حتى يقال الاصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور
وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع تركيب والعدل واقع في عطف
هاتين العلتين من الواحد الى المجرد الى لفظه على الوزن والنون زائدة من قبلها الفاء و

زائد الفعل وهذا القول تقريب فنحو له زائدة منصوبة على انه حال اذ المعنى ومنعه النون الصرف
حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني منه قبلها او مبتداء وخبره الظرف المتقدم وقوله
يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع زيادة انها اذ ولهذا يعبر عنها بالالف و
النون زائدتين ولو جعل الالف فاعل القول زائدة والظرف متعلق بالزيادة واريد بزيادة
الالف قبل النون اشراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف على احداهما من الوصف فهم زيادتهما
جميعا وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبل اخوه فانه يدل على اشراكهما في وصف الركوب
وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة
النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كلا واحد من الامور
التسعة قوله علة تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد او القول
بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان عددها خلاف فقال بعضهم انها تسعة
وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسعة تقريب لها
الى الصواب هو من المذاهب الثلاثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب
ذكرها في البيتين فقال مثلهم مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث
وزينب مثال للمعرفة واراد بزينب بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي

وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال الجمع ومعديكرب مثال التركيب وعمران مثال
للالف والنون واحمد مثال الوزن الفعل وحكم اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب
عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة يقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين
وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من
حيث انه لم فرعيتان بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل والاخر بهما اشتقاقه
من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة تمكن
وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف
والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل
ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالط
لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان
فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه
الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز ان لا
يمنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة
والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة منها
يقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف

اللغوي

اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى الحكم المدلول عليه بالضرورة وزنا او شعرا
القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكذا ما يلحق من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن
او تنوين يخرجه عن السلامة اما الاول فكقولها عليها السلام صبت على مصائب لو انها
صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقولنا عند ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته
يتضوع فانه لو قيل نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلامة
لا يحكم بسلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قولنا للضرورة
قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة
الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله عليه السلام على خير الانام وصيب حبيب الى العالمين محمد
بشير نذير هاشمي مكرم معطوف وروف من سمي باحمد فانه لو قال باحمد لاخل بالوزن
لكنه يخل بالقافية فانصرف في الروي وفي سائر الابيات الدال المكسورة او للتناسب بينه وبين
صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين منصرف لان رعاية التناسب عن الكلمات
امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا
الناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا امثال المجموع غير
المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسب وما يقوم مقامهما اي مقام العلتين

الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكرر تان قامت كل واحدة

منهما مقام العلتين لتكرارهما احدهما الجمع البالغ اليه صيغة منتهى الجموع

تحقيقه قد تكرر فيه الجمعية كالكالب واساور وانا عيم او حكمها كالجموع التي افقته لها

في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث

لكن لا مطلق بل بعض اقسامه وهو الف التانيث المقصورة والممدودة الكائنة

منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لافتراقهما اصلا فلا يقال في حبلى

حبل ولا في حمراء حمر فجعل الزومهما للكلمة بمنزلة تانيث اخر فصار التانيث مكررا بخلاف

التاء فانها ليست لازمة للكلمة اصلا بحسب الوضع فانها قد وضعت فارقة بين المذكر

والمؤنث فلا عرض للزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يستوفوا

الزوم الوضعي فالعادل مصدر مبني للمفعول اي يكون الاسم معدلا

والآخر وجلي اي خروج الاسم اي كون الاسم مخرجا عن صيغته الاصلية

اي عن صورة التي يقتضيها الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها

ولا يخفى ان صيغة ليست صيغة المشتقات فبالحقيقة الصيغة الى ان يصير

الاسم خرجته المشتقات كلها وان المراد من خروجه عن صيغة الاصلية

ان يبقى

لم يكن المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا ينقض بما حذف عنه بعض الحروف

كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها وان خروجه عن

صيغة الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر

مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحتها فخرج

عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا تسلم انها مخرجة عن الصيغة الاصلية

فان الظاهر ان مثل اقوس واثيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس

اعني اقواس واثياب بل انما جيء اقوس واثياب ابتداء على اقوس واثيب على خلاف القياس

من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقوس واثياب واخراج اقوس واثيب عنهما وقال بعض

الشارحين قد يجوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذ المقصود تميزه عن بعض

ما عداه فيمكن ان يقال المقصود تميز العدل عن سائر العلل الا عن كل ما عداه فيحيث

حصل بتعريف هذا التميز لا باس بكونه اعم منه فلا حاجة تصحيح هذا التعريف الى

ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث

واخر وجمع وعمر غير منصرف ومعدول وافيها سببا ظاهرا غير الوصفية والعلمية احتاجوا

الى اعتبار سبب اخر ولم يصح الاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لانهم تنبهوا للعدل

فجعلوا عدل عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لابد

في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل الاسم المعدول وثانيهما اعتبار
اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض
تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده
محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل لتحقق العدل باخراجه
عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل
محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا
دليل عليه لامنع الصرف فعلى هذا قوله لتحقيق معناه خروجا كائنا عن اصل تحقق
يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرر
دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني
القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظا مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد
ومثنى ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف
والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتها العدل والوصف
لان الوصفية العارضة التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لا
عتبارها فيهما وضعا لم واخر جمع اخرى مؤنث اخر واخر اسم تفضيل لان معناه
في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل بالالف و

الاضافة

الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فقال
بعضهم انه معدول عما في اللام اي عن الاخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه
من اي الزمن والتمام ذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او بناء لو
اضافة اخرى مثلها نحو جئني وقبل ويا تيم تيم عدي وليس في اخر شيء من ذلك
فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع
وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمر
على احمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى وفعلاوات كصحراء على صحارى وصحراوات فاصلها
اما جمع او جماعي او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد
الشيئين فيها العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد
اسما وفي اجمع واخواته احد الشيئين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعليها ذكرنا
لا يرد الجموع الشاذة كاشياب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيهما كالاشياخ
والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما او الاعلى انياب واقواس فلا شذوذ وذهب الجمهور
ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن ابن الحكم فيهما بالشذوذ
ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا بخروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض
يكون الداعي الى تقديره ومنعه فرضه منع الصرف لا غير وكذلك زفر فانها لما وجد غير منصرفين

ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل وطالتوقف في اعتبار العدل
على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده يمنع الصرف قدر فيهما ان
اصلهما فاعل وزاوفر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة عن
قاطمة واراد بها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة
بني تميم فانهم اعربوا العدل في هذا الباب حملا على ذوات الراء الاعلام المؤنثة مثل
حضار وطمار فانهما مبنيان وليس فيهما الا سببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان
البناء فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيهما
عدلها اما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق
سببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيها انما هو للحمل على نظائره
للتحصيل منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام هنا ليس في محله لان الكلام فيما
قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في بني تميم لان الجمهور من بني سليم
فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم يجعلون ذوات الراء
مبنية بل جعلوها غير منصرفة فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحملها
عليها على الوصف وهو كون الاسم دالا على اذات بمبهم ما موصوفة مع بعض صفاتها
سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع بان تكون موضوعة لذلك كاسماء الاعلام فانها موضوع لذات ما

اخذت مع بعض صفاتها التي هي الجزء او بحسب الاستعمال مثل الرجل في مررت بنسوة اربع
فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد وهذا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرض الوصفية
كما في مثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد
علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا المعنى وصفي عرض له في الاستعمال لا
اصلي بحسب الوضع المعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لا صالته لا العرضي
بعرضية فلذلك قال المصنف شرطه او شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا الاصل
الذي هو الوضع بان يكون وضع على الوصفية لا ان يعرض الوصفية بعد الوضع في الاستعمال
سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان يخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة
الاسمية اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاص بعض افراده بحيث لا يحتاج
في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء
بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مغيرة
الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية الرجل في قولهم بنسوة ارجل وامتنع من الصرف لعدم مغيرة
الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية فيها
سواد وبياض وارهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة عن السواد فان هذه
الاسماء وان رجحت الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يهجر استعمالها

في معانيها الاصلية اياما بالكلية فلا مانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن
الفعل واما عن استعمالها لمجرد معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل
والوصفية الاصلية في الحال وضعف منع افعى اسما للحية على زعمهم وصفية لتوهم اشتقاقه
من الفعوة التي هي بمعنى الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعمهم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل
بمعنى القوة واخيل للطائر ذي الخيلان على زعمهم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال وضعف منع
الصرف في هذه الاسماء وعدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانهم لم يقصدوا بها المعاني الوصفية
مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصالة في الاسم الصرف التي اللفظي الى اصل بالتاء والالف
فانه لا شرط له لشرط التانيث بالتاء في سببية منع الصرف العلمية او علمية اسم المؤنث بغير
التانيث للزوم الالف الالحاق محفوظ عن التصرف بقيد الامكان والعلمية وضع فان وكل
حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمية والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي بالتاء
في اشتراط العلمية فيه لا فرق بينهما فرق في التانيث اللفظي بالتاء شرط الوجوب منع
الصرف وفي المعنوي لجواز ولا بد في وجوبه من شرط اخر مما اشار اليه بقوله وشرط
تحتم تاء سعاد شرط وجوب تاء سعاد التانيث المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلاثة
الزيادة على الثلاثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلاثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط
من حروفها مثل سقر او العجمة مثل ماه جور وانما اشترط في وجوب تاثير التانية

المعنوي احد الامور الثلاثة ليخرج الكلمة بنقل احد الامور الثلاثة عن الحقة التي
نقل منه
نحو ان يسمى رجل بعناق او بذراع فتاخذ تاء سعاد وتقلا الاولين ظاهرة وكذا العجمة لان لسان
وهما العلمية والتانيث
العجم يثقل على العرب فهمل يجوز صرف نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي او في احد
الامور الثلاثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وترتيب وسقر على العلمية
من طبقات النار وماه جور علمين لبلدتين يمتنع صرفهما اما زينب فللعلمية والتانيث
المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على ثلاثة واما سقر فللعلمية والتانيث
المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه جور فللعلمية والتانيث
المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سميت بالمعنوي من غير شرط تحتم تاثيره
(اي تاثيره اذ اصل التاثير للتانيث
ليدل على وجود التانيث في الصرف ومنع
قوة هذا الشرط الاسم)
منع الصرف الزيادة على ثلاثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث فاقام مقامها فقوم
وهو مؤنث معنوي سمي باعتبار معنى الجنسي اذ اسمي به رجل منصرف لان التانيث
(اي تانيث ثابت باعتبار معناه لحي لا باعتبار لفظه ولا لانه مذكر كما هو الظاهر)
الاصلي زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا يمنع الصرف
(معناه الكل واطلاقه على قوم باعتبار معناه الجنسي)
وعقرب وهو مؤنث معنوي سمي باعتبار معناه الجنسي اذ اسمي به رجل امتنع صرفها لان
فاذا سمي به رجل
لحصول معناه الجنسي
فيه تانيث باعتبار ان الرجل جماعة من الجوارح
وان زال التانيث للعلمية للمذكر فالحرف الرابع قايم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم
ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فقال قديم بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب لان شرط
من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قايم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية
والتانيث لكن تحقق في
على ثلاثة

والتانيث الحكمي المعرفة او التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة

شرطها او شرطا شرطها في منع الصرف ان يكون علمية اي يكون هذا النوع من جنس التعريف

على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصلة في ضمنه على ان

يكون الياء للنسب وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المظمرات والمهمات

لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة

يجعل غير المنصرف منصرفا فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما

جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل العدل والوصفية

تعريف للتنكير اظهر من قرنة العلمية العجمية وهي كون اللفظ مما وضع غير العرب ولتاسع

في منع الصرف سرطان احدهما الاول ان يكون علمية او منسوبة الى العلم في اللغة العجم

فيكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقل العرب من لغة العجم الى

العلم من غير تصرف فيه قبل النقل كقولون فان كان في العجم اسم جنس يسمى به احيرا واه

القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت

شرطا لئلا يتصرف العرب فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف في العجمة فلا يصلح

سببا لمنع الصرف فعلى هذا الوسمي بمثل لجام لا يمنع صرفه لعدم علمية في العجمة

وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او الزيادة على الثلاثة ان ثلاثة

حرف ليلا يعارض الخفة ثقل احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بانظر الى الشرطين

نصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف

لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فان لم علامة

مقدرة تظهر في بعض التصرفات فلنوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط واما

لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه جور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم يعتبرها

هنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اخرين ليلا يقاوم سكون الاوسط

احدهما فلا يلزم من اعتبارها للتقوية سبب اخر اعتبارها بالاستقلال وشتر

وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممنع صرفهما لوجود شرط الثاني فيهما فان

في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلاثة وانما اخر التفريع بالشرط

الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه

مع انه متفرع على انتفاء شرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما

لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم الصلوة والسلام ممنع عن الصرف الا ستة

محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح

لان سيبويه قرنه معهما ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسماعيل ومن كان

قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسماعيل فيما يذكر فكان كنوح العجمة وهو سبب

قائم مقام بين شرطا واشرطتها مقام البين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي
كان اولها مفتوحا وثالثها الف وبعد الالف حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن وهي
التي للجمع جمع التكسيرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعية
في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة واما جمع السلامة
فان لا تغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع آيا من جمع ايمن على ايامين
وصواحب جمع صاحبة على صويحبات وانما اشترطت ليكون الصيغة مصونة عن قبول
تغير فتؤثر بغيرها منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف والمراد بهاتاء التانيث باعتبار
ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير
هاء لانها لو كانت مع هاء كانت محل زنة كراهية وطلحية بمعنى الكراهية والطلاقة فيخل
بزنة جمعية فتور ولا حاجة الى احتراز نحو مدائن فانه مفرد محض ليس جمعا لانه الحال
والاصل وانما الجمع مدائن وهو لفظ اخر مخالف لمدينة فانها جمع مدين او مدينة
بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء
وثانيهما ما يكون بها فاما ما يكون بغير هاء فهو متى صرف لوجود شرطا تاثيرها كما مر
مثال ما بعد الحرفان ومصابيح مثال ما بعد الثلثة احرف او سطها ساكن وقد
فزانسة وامثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع هاء فهو منصرف لفوات شرط تاثير الجمعية
كونها بلا هاء وجر علما للضبع هذا جواب عن سوال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس
للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة
منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه
غير منصرف وتقدير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية
بالفعل بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى
عظيم البطن يسمى به الضبع مبالغة في عظيم بطنها كان كل فرد منها جماعة
من هذا الجنس فالمعتبر في منع الصرف هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في
منع صرفه الى اعتبار الجمعية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضباع
قلنا علمية غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم للجنس
الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية
بهذا القول ولم يقل الجمعية بشرط ان يكون في الاصل كما قال في الوصف ليدل بتوهم ان
الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضية وليس الامر كذلك اذ لا تفوت
الجمعية الاصلية وسراويل جواب سوال مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال
الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما
تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير والجمعية فيه لا في الحال ولا في

الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فمهما اذا لم يصرف وهو الاكثر في
موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع المذكور كما قلت فقد قيل في التقصي
عنه انه اسم محمي ليس بجمع لانه في الحال ولانه الاصل حملا على منع الصرف عادما وجوازه ايضا
بوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمهما من حيث الوزن فيكون
وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيل حكما فالجمعية على هذا القول راجعة
من ان يكون حقيقة او حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة
سببا اخر على الاسباب التسعة وهو الوزن وقيل انه اسم عربي ليس بجمع تحقيقا
لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سراويل تقديرا او فرضا فانه لما وجد
غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر جمعيته
لهذه القاعدة انه جمع سروالة كانه يسمى كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمع
سروالة على سراويل واذا صرف اسراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في
الصرف فلا اشكال بالخروج عن قاعدة الجمع ليحتاج الى التقصي عنه ونحو جواريا كان
منقوصا على فواعل ياء كان او واوا ويا كالجواري والدواعي فعاعل وجر الراء في حالتي الرفع
كقاضي اصله حكم قاضيون بحسب الصورة فحذف الياء عنه وادخل التنوين عليه يقول جاءني
ومررت بجواري كما يقول جاءني قاضي ومررت بقاضي واما في حالة النصب فالياء فيه
مفتوحة

مفتوحة نحو رأيت الجواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم فيه منصرف للجمعية
مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم
الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال يتعلق بجوهر الكلمة
مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة يجب بعد فاصل جواز قولك جاءني
جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال عليها
هو الاصل ثم سقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جواري على وزن
سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال الفه منصرف والتنوين
فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه
الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بالتنوين المقدر ولهذا لا يجر الا بالاعراب على الراء
والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة
او عن حركتها التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بالاتفاق وقد لغة لبعض العرب
اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب يقول مررت بجواري كما تقول رأيت جواري وبناء
هذه اللغة على تقدير منع الصرف على الاعلال فانه لم يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة
فيما وقع في الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جواز جواري بالضم بلا تنوين عن فتحة
الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جواري وعلى هذا

اللغة لا علال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفته

او شرطه العلمية بأن من الزوائد لا يحصل له قوة فيؤثر بها منع الصرف

وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف

تؤثر في المضاف اليه ما يضاف اعني منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة

على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت

قبل العلمية فان التسمية بها انما تدل على قصة غريبة فلو تعرف اليها

التغير يمكن ان يفوت تلك الدلالة واذ كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها

منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول

وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف يخرج مثل سيبويه

ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما

بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها

فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك

هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية

او اسنادية او غيرهما الالف والنون المعهودان من اسباب منع الصرف تسميان

مزيدتين لانهما من حروف الزوائد وسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الفي التأنيث

في منع دخول تاء التأنيث عليهما والحاقا في فعلان بسببهما لمنع الصرف اما لكونهما

مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما مشابهتهما الالف التأنيث والراجح هو الوجه الثاني

غير انهما ان كانا في اسم يعني به صالحا بالصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف

اما ان لا يدل على ذات مّا او لا وحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كما حم

وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور هنا هو

المعنى الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطهما اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف

وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد وشرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية

تحقيقا لزوم زيادتها او ليمتنع التاء فيتحقق شبههما بالفي التأنيث كحمراء او كانا في صفة

في انتفاء فعلانة او كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع

وصول التاء التأنيث عليه ليبقى مشابههما لالفي التأنيث على حالهما ولهذا انصرف عريان

مع ان صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى

لا يكون فعلانة فيبقى مشابههما لالفي التأنيث على حالهما ومن ثم ان من اجل المخالفة

في الشرط اخلق في رحمن في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة

لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره لا على مذكر ولا مؤنث فعلى من ذهب من شرط

انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلم من غير شرط وجود فعلا فهو منصرف دون سكران

فانه لانتفاء فعلى منه صرفه لوجود شرط على المذهبين فانه مؤنث سكرى لا سكرانة

دون لوما فانه لانتفاء الشرط على المذهبين لانه مذكر لا يدخله التاء

اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لانه

مؤنث ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يختص من اوزان الفعل

وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف بل شرط فيها احد الامرين اما ان يختص بالفعل

بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا عن الفعل كشمر على صيغة الفعل

المعلوم من الشمر فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بذر لما وجد

وخضم لرجل هذا فعل نقلت الى الاسمية وما في يقم اسما لصيغة معروف وهو الفعل

وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح

الاختصاص هو مثل ضرب على بناء المفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف

ودخرج الفعل بقيد البناء فانه على البناء غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه

بعض النحاة او يكون غير مختص لكن لم يكن في اول اما في او في وزن الفعل او اول ما الا في على وزن

زيادة حرف او حرفين ذالك من حروف اعين كذ زيادته اي شاملة زيادة حرف او حرفين

او اول الفعل كا غير قابل اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء فانه

لانه يخرج الوزن بهذا التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل

ولو قبل غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم

يرد عليه اربع اذا سميت بثم فان لحوق التاء للتذكير فلا يلزم قياسا

ولا اسود فان مجيء التاء اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف

الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة

ومن ثم اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف

لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله

التاء لمجيء يعمل للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤنثة

اي كل اسم غير منصرف يلوح فيه علمية مؤنثة منع صرفه بالسبب المختص كعمر وزفر

وهو شرطية بسببين اخرين مع بذلك عما يجامع العلمية والتانيث او صيغة منتهى

الجموع فان كلا واحد منهما كاف في منع الصرف ولا اثر فيه للعلمية فاذا

نكر فان يأول العلم بواحد من الجماعة المسمات به نحو هذا زيد وربما

ذيد اخر فانما يراد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتمل صاحبه

نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف لما بين اي ظهر حين بين

السبب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اي العلمية لا يجامع مؤنثة

الا ما يسبب الذي هو احد اسبابه العلمية شرط فيه وذلك في التانيث لفظا او معنى بالتاء والتعجمة والتركيب
والالف والنون المزيدتين فان كلا واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط
بعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء من الاول اي
تجامع غيرها من شرط فيه العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما من غير شرط
في احمد وعمر وليست شرطا فيهما كما مثلت واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل
دين لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها
او زان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون معها اي لا يوجد شيء من الامرين
بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا يجتمع
فاذا نكر غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه
من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى
السبب الذي هو العلمية بذاتها واسبب الاخر المشروط بالعلمية من وصف
فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العلل
ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين على
من اوزان الفعل مع وجود العدل فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجيء بضم
جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت

وانما لم يشترط في الاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لهم
وزن الفعل وانهم قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي
في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار الصيغة عن
ذلك الاصل وهنا لا يقتضي لوجود بين في اصمت وراء العدل وهما العلمية
والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر عليها اذا نكر عن هذه القاعدة على
قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور انه ابو الحسن تلميذ سيبويه
وانما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعلا اصلا واستند
الى لفظ الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في الظرف نحو احمر عليها اذا نكر
والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران
وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى
الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذا افعل التفضيل المجرد عن التفضيلية فانه
بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان
معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية

اعتبارا للصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية
الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار

ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلق والممنوع من غير المنصرف بالا
هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعف
للفعل لم يؤثر الا في سقوط ما دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى
التنوين
التنوين الامتناع من الصرف + ان العلمية تزول بالاسم والاضافة
العلمية شرط للسببين الاخرين التأنيث كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد
وان لم يكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على ما ذكرناهما وهذا القول اشبه
عرف المصنف المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوف
الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل
الصافنات للذكور من الخيل وجمال بجلات او ضخمات وكالايام في الحال
هو او المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يلحق للماهية لا للافراد
ما اشتمل او اسم اشتمل على علم الفاعلية او علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة
والالتزام والمراد باشتمال الاسم عليها ان يلتزم موصوفا بها لفظا او تقديرا
ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل الرفع
معرب لكان مرفوعا لفظيا او تقديرا فكيف يختص الرفع بما على الرفع
بحثه عن احوال الفاعل اذ كان مضمرا متصلا كما سيجيء فهمه
المرفوع او كما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدم لانه
المرفوعات عند الجمهور لا لجزء الجملة الفعلية التي هي اصل

الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا او قبل اصل المرفوعات
المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم
بخلاف الفاعل لانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق وكما يؤول
بخلاف الفاعل لانه لا يحكم عليه الا بما يشتق وهو الفاعل او اسم حقيقة
او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيد اسند اليه
الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عنه المحل التوابع الفاعل وكذا
المراد جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير
التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهها وما شبهه في العمل
وانما قال ذلك لتناول الفاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر
واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم الفعل او شبهه عليه
او على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه
الفعل لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه متأخر والمراد
بتقديمه عليه وجوبا يخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك
فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل
قلت المراد وجوب تقديمه نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع

ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اذا اسنادا واقعا على طريقة قيا
الفعل او شبهه وطريقة قيامه به ان يلوح على صيغة المعلوم او على ما
كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن المفعو
مالم يسم فاعله كضرب زيد على صيغة المجهول والا
الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفا
كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المف
فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد قا
زيد قايم
زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه قا
قايم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبهه والاصل في الا

الجمع الصحيح بناء الواحد فيه على الذكر العاقل اسم فرق من غير فاعله الاشرف الا
فان فقد فيه الكل كالعين لواشتان كالمراة او واحد حتى جمع على الفرس لم يجمع هذ
الجمع والمراد بالذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا
يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين واما كيسان فانهم جاز والطلحون لسكون اللام وابو كيسا
يقجمهما ويدخل فيه نحو حمراء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا
لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا تمنع من الجمعية بالواو والف الممدود تقلب
واوا فتمحى صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها و
شرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات
غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اى له شرط فالشرط الاول كونه مذكر
يعقل لما مر والشرط الثانى ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء او مذكر غير
مستوفى صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل
والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر وحمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولهم
بعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل دال على الزيادة والشرط الثالث ان لا
يكون ذلك الاسم فعلان فعلى او مذكرا غير مستوفى تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على
صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران وسكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق

بينه وبين فعلان فعلانة كندمان ونديمة ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصلية

بين المذكر والمؤنث لانه في بالتاء وعدمها في الشرط الرابع لا يلزم الاسم المذكور

مستويا فيه او في هذه الصفة بتاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور فلا يجمع

والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع

مخصوصا باحدهما بل مناسبا ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبرى والشرط

ان لا يلزم الاسم المذكر مما سبا بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغة

وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نون المثنى ونون الجمع بالاضافة

في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها او ارضين بفتح الراء

وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذها لانتفاء التذكير والتا

وعدم كونها علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت

كلية اخرجتها من الشذوذ ومنها سنين وامثاله وابقى على الشذوذ ذا وامثاله

تقصد ذلك فليرجع اليه المؤنث او الجمع الصحيح المؤنث ما لحق آخر جمعه

مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط جمعه الصحيح المؤنث ان كان صفة وله او لذلك

مذكر فان يكون مذكره او مذكر ذلك المفرد جمعه بالواو والنون ليلا يلزم مزيد

على الاصل وان لم يكن له او لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون

جمعية ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه يقال في جمع حائضة

فلو قيل في جمع حايض ايضا حائضات لزم الالتباس والاعضلة على قوله ان كان صفة

يكن

او ان لم المؤنث صفة بل كان اسما جمع من الجمع مطلق او غير اعتبار شرط مثل

طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد

لان الاسماء المؤنثة بالتاء المقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها

غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالتاء والالف بل هو فيها مسموع كالسموات

والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولاظهار العلامة جمع المكسر بها

تغير او جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا

تنقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزايدة بله وايضا

المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان

تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع

مطلق فهو اعم من ان يلزم من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة

الزايدة كما يدل عليه ما لابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان

ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما وجمع القلة وهو ما

يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل ايّ جمع يكون على وزن افعل كما فلس جمع

فلس وافعال ايّ جمع يكون على وزن افعال كما فراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي

وافعلة كراكفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح
كان مسلمين او مؤمنات مسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمع
لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلح ان لهما وما عدا الكل المركب
من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له
وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع
اقراء المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء كان صدر
كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه
على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل
جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل ويلاله وويحاله مما
الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو المصدر
الثلاثي المجرد سماعا او يرتقي عدده الى اثنين وثلاثين كما بين في كتاب
التصريف وفي غيره اي غير ثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه
قياسا اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان
ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا
الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المتعدي
حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غير اي غير ماض مستقبلا
كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمر وخالدا غدا او الان وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما
لا باعتبار الشيوع فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا
مطلق يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فان
اذا كان مفعولا مطلقا فسيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه
في تقدير الفعل مع ان وشيء منهما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا واضرب
زيدا ولا يضمر معموله فيه او يكون اي لا يضمر في لفظ مفعولا مالم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه
لاضمر المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر
والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه
تثنية ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل
مظهرا مطلق فلا حاجة الى قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربي زيدا حاصل ولا
يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيد لان النية
الى الفاعل اما غير ماخوذة في مفهوم المصدر عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منوطا اولى لانه اقوى مشابهة

لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اى المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا
او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب
التاديب واعجبني اعمال المصدر متلبسا بالام او بلام التعريف قليل لانه عند عمله من
بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر
ولكن يجوز ذلك على قلة فرق بين الشيء وبين المقدر به قيل لم يات في القرآن شيء من المصدر
المعرفة بالام عاملا فاعلا او مفعولا صريحا قد جاء وعاملا بحرف الجر نحو للحب الله الحجز بالام
فان كان المصدر مفعولا مطلقا من غير اعتبار ابدا له من الفعل فالعمل للفعل من غير خلاف
ان يلي المصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا
او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا او كان اى المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا من لفظه اى من الفعل
ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وجدا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان عملا
للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية فمن قوله وجهان
وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلق وما كان اياه بالحمل المعترضة لبيان
احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم
اسم الفاعل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل او حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام او الفعل به اولا
قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جعلا او يذكر بلفظها ولعل فصل

الثلاثة قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه الحدوث وغيره
من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منها
عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث
يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان
اسم الفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق
ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام
به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان
فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق
على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة
فقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع زيادة
على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف واسند واخراج اسم التفضيل
الى قوله بمعنى الحدوث كما اسند واخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان
الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن
معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة

ويخل شان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان
ذلك ويدل عليه جعله صيغة اسم الفاعل فيما حر وجعل احكام صيغ المبالغة
مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم الفاعل
من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماشٍ واكل وكل ما اشتق من
الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة
او افعل تفضيل او صيغة المبالغة كمحسن واحسن ومضراب وصيغة
اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على وزن فاعل ومن غيره اي ثلاثيا مزيدا فيه او
مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم وبميم مضمومة اي
في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة او الا ومع كسر ما
قبل الاخر وان لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل
نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما
موضع حرف المضارعة المفتوحة ولواقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر
فيما قبل اخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من
قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل يعمل اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون
لازما ويعمل عمل فعل الازم وان كان متعديا الى مفعول يكون هو ايضا

الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى
الظرفين والحال والمصدر والمفعول له ومعه وسائر الفضلات كذلك يتعدى
هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال ليعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط
الذي يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان
وانما اشترط احدهما لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد
ضارب غلامه عمرا الان او غدا والمراد من الحال والاستقبال اعم من
ان يكون تحققا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان با
هنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم
الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان
كانه موجود الآن ويشترط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على
المتصف به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذي الحال ليقوى ضعف
جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء رجل
ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على همزة الاستفهام
ونحو هل الفاظ الاستفهامية او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا
ان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فاذا دار بهما شبه الفعل نحو قائم

زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائما الزيدان فان كان اسم الفاعل المثنى

للماضي او لزمان الماضي بالاستقلال او ضمن الاستمرار وارد ذكر مفعوله وجب الاضافة

او اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية

مثل ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافة لانه

عنده سواء كان بمعنى الماضي او الاستقبال او الحال فيجوز ان يكون

على المفعولية وعلى تقدير اضافة ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل

اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باذراعيه

وقد اجيب عنه فان كان له اى لاسم الفاعل معمول اخر غير ما اضيف اسم الفاعل

فبفعل مقدر اى فانتصابه بفعل لا مقدر لاسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو

درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو درهما

اعطاه فيقدر درهما اى اعطاه درهما فان دخلت الام الموصولة على

استووا الجميع اى جميع الازمنة في عمله فتقول مررت بالضارب الان

زيد امس على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله لعزة لذا ايقو العذا

فجر فهما ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة الام والقراءة بهما لا تجوز

عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اى من حدث موضوع لمن وقع

+ امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيد الان او غدا لانه فعل بالحقيقة

حتى عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال الام عليه

وما وضع منه اى من اسم الفاعل بتغير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد

اسم الفاعل للمبالغة الفعل المشتق منه كضراب وضروب

ضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله

اى مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير

ان صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة

فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله

اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضارب ابوه الآن

الان او غدا او مررت بزيد الضارب عمرا الآن او غدا او امس

وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية

جواب سؤال وهو انه قد ثبت ان اسم الفاعل للمبالغة

في المثنى من اسم الفاعل وهما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما صحيحا

كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشروطه لعموم

تطرق التحلل الى صيغة المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع

تقول الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا او
الزيدون الضاربون او الزيدان الضاربان عمرا الان او غدا او امس
ويجوز حذف النون اذا كان المثنى والمجموع مع اللام معمولا بنصبه على المفعولية
بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا
مفعولا للحذف فانه يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين بقصد التخفيف لطوله
الصلاة بمعنى كقرة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة اما من حيث وقوعه
نفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واعتبر اقامة من
مقام ما مر في اسم الفاعل فقولهم ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة منه
المصدر وقولهم لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة
واسم التفضيل مطلقا سواء صيغ لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه يشتق
من فعل الموصوف بزيادة على غيره ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه
فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم
بفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة وكثرة المفعول يستخرج بفتح الراء وامره اي شانه وحاله والمعنى
النصب والاشتراط اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او المبتدأ
كاسم الفاعل اي مثل شانه وحاله اذا كان معرفا بالام يعني بمعنى الماضي ايضا فهو في

او المعتلي

الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث مما اشتق من فعل
لازم احتراز عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين لمن ما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث
احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل
لا صفة مشبهة والا لزم اعم من ان يكون للازما ابتداء او عن الاشتقاق وكريم فانه مشتق من
رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال الرحيم الا من رحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة
له الكريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه
نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث وعرض الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة
مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل ولصيغة الفاعل الذي هو مبتدأ اسم الفاعل من
الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع ان كانية على قلة بحيث
لا يجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المسكن في مخالفة او صفة مصدر محذوف اي كائنة على
قلة ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول
ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشتبهة به ولكون عملها مشابهتها اياه فيما ذكر
كحسن وصعب وشديد ويعمل عمل فعله مطلق اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت
فلا معنى لاشتراطه فيها واما اعتماد فصعبة فيها الا انه لا اعتماد على الموصول لانها تاتي فيها
لام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي جعلها قسما قسما

بالام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس بالام او مجردة عنهما

اي عن الام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة

معمول اي معمول الصفة المشبهة فكل واحد من هذه الاقسام الستة مع قرائن ومنصوبها

ومجرورها اضرب فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام

الثلاثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة فالمرفوع في المعمول على الفاعلية

والنصب على التشبيه بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى التمييز اي جعل معمول الصفة

في المعمول النكرة هذا عن البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف

وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشلوبين الرفع والاولى التفصيل والجر في المعمول

الاضافة اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي مفصل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا

وجهه بتنوين الصفة ورفع وجه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول او بحذف التنوين

بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اي ثلثة امثلة من الامثلة المقصود ذكرها لتوضيح الاقسام

اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك امثلة هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن

بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلاثة

وجهه بادخال الام على الصفة ورفع وجه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة

وانما عدل عن الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم اخر من الصفة المشبهة لان

كانت الصفة المجردة عن الام وهذه الصفة ذات الام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة

على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجود والثاني عدمي وعكس الترتيب لتفصيلها لان اقسام

الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها يختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام

الام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها بين تلك الاقسام ممتنعان احدهما الصفة ان يكون

بالام مضافة الى معمول لها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غيرها مثل الحسن

وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة انما

بحذف التنوين او النون كحسن وجه بالاضافة بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة

او بما اضيف اليه الفاعل واستتار في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما

معا والاخف فيه بواحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة بالام مضافة الى معمول لها مجرد

عن الام ومثل الحسن وجه او وجه غلامه لان اضافة الحسن الى وجهه وان افادت تخفيف

الضمير واستتار الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرف الى النكرة وان كانت لفظية مفيد للتخفيف

لكنها الصورة تنبو عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن الام مضافة

الى معمول لها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها

على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح

ان التركيب الاضافة لقصد التخفيف فمقتضى الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان

يقتصر على الهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف

الضمير مع الاستغناء عنها استكنة الصفة والذي اجازها بلا قبح ينظر الحصول شيء من

التخفيف وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام

المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منه الى

من الرباعي والثلاثي المجرد والمزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة يجب

ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول

او يكون من حروف مزيد فيه اما من اصول او من زوائده او

فلا يتبين ما هو مشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون او من ثلاثي مجرد

بلون ولا عيب ظاهر لان منهما اشتق افعل ليخرج اسم التفضيل

كاجر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد زوجه وحمرة

او زائد الحمرة والعوة وهذا التعليل انما يتم ان لو ثبت ان افعل الصفة مقدم

على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم

مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من ثلاثي مجرد وليس بلون ولا عيب وهو

الفضل فان قصد غيره اي غير ثلاثي المجرد بان يراد ان بكرا على ان لاجد زيادة فيه

توصل اليه اي غير ثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال

للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب وحيث قيد بالثلاثي

بالظاهر لا يرد نحو اجهل وابلد لكن يرد انه صح على هذا القيد اشتقاق افعل

على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا

نحو احمق من ابن هبيقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدأ فيه من الاشياء

عن ابن

٤ الظاهر كما حكى هبيقة بن تعليق وقرآت وعظام وخيوط على عنقه وظهره

ليحيه طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وتفقد ذات ليلة

اخوه قلادة فلما اصبح قال يا اخي انت انا ضمن انا فقيه شايبة من حمق

ابن هبيقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا المعنى كما

لا يكون بهذا المعنى وحمقه

وان يكون اشتقاق وابلد لمن يكون اثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل التدرج

ولم يقل بذلك احد عاقل والشارح الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث قال

بانه اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا المعنى وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون اثار جهله وبلادته

ظاهرة على سبيل التدرج

وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهر فان الباطن يبنى منها افعل

تفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياس الواقع اسم التفضيل

اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياس مطرد لكثر

اللبس فاقتصر على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع

قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية

وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اسم التفضيل على

احد ثلثة اوجه وهي استعماله لا ومن او الام على سبيل الاتصال

لتحقق فلا بد من واحد منها لان وضع لتفضيل الشيء على غيره

فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة

فيهم بحسب عموم اللفظ او امكان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من

استعماله هذا التفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد

افضل الناس او افضل من مشاكليه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف

احسن اخوته لخروجه عنهم بوعن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد

زيادة مطلقة او ثانية معينة زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على

المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح او لتوضيح اسم

التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم

لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى

جماعة هو داخل فيهم نحو قولك بينا عمر افضل قريش او افضل الناس من

بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنس ليس داخلا فيهم كقولك يوسف

احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في اخوته يوسف وان تضيفه الى جماعة غير

نحو فلان اعلم بغداد او اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها مثناه و

مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو

الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد او افراد اسم التفضيل وان

كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد

ظاهر للام يشار بالام الى معين يتعين المفضل عليه المذكور قبيله لفظا او حكما

كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو او الافضل او الشخص الذي قدم امام

افضل من زيد فعلى هذا لا يكون الام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل

اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او منونا

بالام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو الافضل من عمرو

والا يكون ذكر الام او من لغوا واما قول الشاعر ولست بالاكثر منهم حصى

فانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي ليست منهم

بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل

ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان الحذف فيه للمضاف

اليه اي الله اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف او

ذكرت من فالاكثر ان يقصد به الزيادة او احد طرفيها

التفضل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة او احد طرفيها

موصوفه المقصود به على من اضيف اليه او على ما اضيف اسم التفضيل اليه بان

تحققه ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان

الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضل

فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا

او الزيدان او الزيدون او الهندان او الهندات افضل الناس والهنا

لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا افراد والتذكير وكون المفضل عليه مذكورا

مع والمطابقة او مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو

او اسم التفضيل صفة لنحو الزيدان افضل الناس والزيدون افضلوهم وهندا فضلى

النساء والهندان فضليا تهما والهندات فضليا تهن لمشابهته ما فيه الالف واللام

في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به

زيادة مطلقة والقسم المعرف بالام منه فلا بد فيهما من المطابقة او مطابقة

اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة

لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى

ذكر المفضل عليه بعدها وهو اسم التفضيل الذي استعمل بمن مفردا مذكرا لا غير

غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق ادات التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر بالاول

حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين اخويه

من تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة

وانما خص المظهر لانه يعمل المضمر بلا شرط لان العمدة المضمر ضعيف لا يظهر

اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به

سواء كان مظهرا او مضمرا ان وجد بعده ما يوهم ذلك فاعدا الى نحو

يقال الله تعالى هو اعلم بمن ضل عن سبيله او هو اعلم من كل احد يعلم من يضل واما

الظرف والمجاز والتمييز فيعمل فيها المضمر بلا شرط لان الظرف والمجاز يكفيهما رائحة

من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل

نحو طاب زيد نفسا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو

عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل الا لما ليس له بمعناه الزيادة ليعمل عمله ولانه

لما كان فيه ما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد

مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان صفة اي وصفا بيانيا هو

اي اسم التفضيل

اللفظ الشيء معتدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا او هو صفة المعنى ملبس

مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك الملبس باعتبار الاول اي باعتبار تقيد

ذلك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه نفس ذلك الملبس باعتبار غيره اي باعتبار تقيد

غيره اي غير ذلك الاول فيلوح باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه منفيا

بعد تبر لبان او حال من اسمه او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثلها

زيد رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين دوقرجل هو الشيء الذي ثبت له اسم

تفضيل في اللفظ والكحل سبب مشترك بين الرجل مفضل وبين عين زيد مفضل

باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا

لشيء وفي المعنى لمسبب يحصل لصاحبه يعتمد عليه ويحصل له منظم تعلق الصحيح

حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل

فانه يعمل في مفعوله بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد

ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه

من وجه بعد اتحادهما بالذات يخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كحلا

عن كحل زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلق المقيد تارة بهذا

وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار وليلا يبقى على ما هو الاصل

التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اثر ذلك

التفضيل كما سيتضح فائدتهم وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه

يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل

لانه اما حسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل الا المواد الاتية بعد النفي

وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن امثلا بعد النفي بمعنى

لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد

انه ليس حسن كحل عين رجل زائد على كحل عين زيد فيفيد اصل الحسن كحل عين زيد

مقيل

فيفيد اما بان يساويها او بان يكون دونها والمساوات يابى مقام المدح فترجح

المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع

النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل سليما القي عليه مجردا عن الزيادة فرقا

لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا

الى حسن زيد اما بالمساوات او بكونه دونه والقياس يكونه دونه لانا

سبب المقام ترجح المعنى الى ما رأيت رجلا حسن في عين الكحل حسنه في عين زيد

فانتفى المساوات والزيادة بالطريق الاولى بما اقتضاه المقام وللبحث ان

يقصر بنفي المساوات نفي الزيادة ايضا لان الزائد على شيء ما يساويه يسمى الزيادة فصيح

ان يقصد به عرفا فانتفى المساوات مطلق ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فحصل من جميع ذلك ان حسن

كحل الاعين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان الزيادة زوال ا

تفضيله بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل المنفي يعني ان يكون عمله مثل ما رأيت رجلا افضل

ابوه من زيد جائزا كما جازة المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه

في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات

فمع صورة الاتحاد ضعف معنى التفضيل فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق قوة ان يعود حكمه بعد

الزوال بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا

ضعف

المنسلخة من الزمان نحو عسى وكاد فان معناها به بحسب الوضع ويصدق عليه انه

انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحوة الاثنين والا تمقترن بحسب الوضع

بواحد وان عرض الاشتراك من بعض الوضع ومن خواصه خواص الفعل وخواصه

لانها انما استعملت لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او لتحقيق وشيء من ذلك

لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاولى على الاستقبال القريب

والثانية على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها انما وضعت اما لنفي الفعل او

او لطلبه كلام الامر او للنهي عنه كلا نهى او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكلا من

هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول وانما خص

تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا تلحق الا بما له فاعل والصفات استغنى عن

بما لحقها من التاء المحركة الدالة على تانيثها وتانيث الفاعل فلاجرم اختصت الفعل

ساكنة جعل عن تاء التانيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نون

فعلت المراد بلحوق تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة قيل

فيه تاء فعلت اينوذ لك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون

وفروعه وخطر وقوعه عنه بمنع احد نوعي الضمير المحترز عن لزوم تساوي الفرعين

المرفوعة وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم الحق والاجدر

الماضي ما دل على وقوع الفعل في زمان قبل زمانك بالحاضر

الاولى فيه قبلية ذاتية بان يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على

بعض انما يكون بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان قبله وانما لم يقل

زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بما وضع للفعل فلا

يتقض منه الجي بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض بمنعه بلم يضرب وجحيء

بان ضربت ضربة مبني على الفتح خبر مبتداء محذوف اي هو يعني الماضي مبني على فتح لفظ كضرب

او تقديرا كرمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته

مضارع وقوعه موقع الاسم كزيد ضربته موضع ضارب وشرطا وجزاء تقول ان

ضربني ضربت بكسرة موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه احق الحركات مع قرب الضمير

فوق المحركة فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربعة فتحات فيما

هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحركة احترازا

عن مثل ضربا للاثنين مبني ايضا على فتح وهو واو فانه يضم معها لجانسته لفظا كفروا وتقديرا

كرموا المضارع ما اشبه اي فعلا اشبه الاسم باحد حروف نائبة او ائتلافه يعني الحروف الاربعة التي جمعتها كلمة نائبة وهذه المشابهة انما يكون

لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم

مشتركين المعاني المتعددة كالعين والتخصيص بالجر يعطف على جوعة وتلك المشتركين

انه يكون لوقوع الفعل مشتركا والتخصص بواحد من زماني الحال والاستقبال

وبالسين فان للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد كما مر وكان

تخصص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرق المضارع بمشابهته الاسم

لم يسم مضارعا الا بهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع

كالشبهين ارتضاعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من

لحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب والنون لمع

كان به فرد واحد كان ذلك الغير اكثر مثل نضرب وكانهما اخوذان من

والتاء للتي خطب مطلق كان واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا والمؤنث

غيبة او حال كون المؤنث والمؤنثين غائبا او ذوغيبة والياء للغائب غيرهما

المذكور بن وهما واحد المؤنث الغايب ومثناه فقوله غير القسمين المذكورين

بد لية من الغايب وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن الكارة

فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة

وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج

او لا يكون مكسورة ومفتوحة فيما سواه اي فيما ماضيه على اربعة احرف كيدحرج

ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيما كان

هذا الكلام في قوة لنا ان نعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به

نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدهما

يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الا

واعراب قبلها يلزم دخوله وسط الكلام ولو دخل عليها لزم دخوله على الكلمة

حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لما

يتهما نون جمع المؤنث الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك

الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة

ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية مذكرا كان

او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون

والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع

ضربة يضربة الواحد الغايب المذكر وتضربة موضعين الواحد الغائب

المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضربة المتكلم الواحد وتضربة المتكلم

مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الفتحة

والضمة لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل ليضرب ولم يضرب ولن يضرب

والمضارع المتصل به ذلك يضربان المرفوع وذلك في خمسة مواضع الاول
حالة الرفع وحذفها أو يجد في الثنوه حالتي الجزم والنصب فان النصب في
للجزم كما انه في الاسماء تابع للجر مثل يضربان ولن يضربا ان ولن تضربا ان ويضربون ولن يضربوا
وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الخ والمضارع المعتل الاخر بالواو واليا نحو
في حال الرفع لان الضم على الواو واليا ثقيل يقول يدعو ويرمي والفتحة لخفة
في حال النصب لخفة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف يجد في الواو واليا في حال
الجزم وهو حرف العلة المناسب لحركة قوله
الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة استقصاها المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم
لمضارع المعتل الاخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لم يقبل
تقول يرضى ولن يرضى والحذف او حذف الالف في حالة الجزم نحو لم يرض ولم يخش
المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم كزيد يقوم سواء كان العامل فيه هذا التجرد
كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل
وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب او ضارب او مررت برجل يضرب او رأيت
رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذا يكون كالاسم فاكتفي
اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين وادرج على
يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي
سبق

سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان
نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لذلك تقول الذي ضارباه
في ان ضارباه خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قاموا الزيدان ويكفيا وقوعه
موقع الاسم وانكان الاعراب مع تقدير اسبق اعراب الاخير مع تقدير فعلا
وعن نحو سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين
صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم
ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة
ويتصب المضارع بان مضمرة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل
اصله لان فقصر كما شوهد في ما شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله اذ
ان تحققه وقيل اصله اذا نظرا فيه فنون عوضا عن المضاف اليه وكي نحو
سرت وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لاذ
وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة للزيادة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليغفر لهم
لانها هذه الثلثة جواز فيتمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية
وبعد الفاء في جواب امر او نهي او نفي او استفهام او تمن او عرض
بعد واو كالزمك او تعطيني حقي فان الواو والفاء عاطفتان وافعلان بعد الا

وقد امتنع عطف الجر على الاشباه فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد

المفهوم من ذلك انشائي في المعنى في زيتي فاكرمك ليكن زيارة منك

كرامة منه اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا تكن منك اكل السمك وشرب اللبن

معه فان التي تنصب بها المضارع نحو اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة

ومثال ان تصوم معه مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم او ما

يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المشددة لان المخففة للتحقيق تناسب العلم

بخلاف الناصبة فانها للرجاء او الطمع فلا تناسب وليست اي ان الواقعة

بعد العلم هذه اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان الذي يقع

بعد الظن فيهما الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع

يلائم ان المخففة الدالة على تحقيق وباعتبار عدم اليقين يلائم ان المصدرية

فيصح وقوع كليهما في خبره ان التي بعدها الوجهان ولن نحو مثل لن ابرح الارض

ان معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا يلزم ان يكون قوله تعالى فلن

ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن يقتضي التابيد وحتى ياذن الانتهاء

واذن التي تنصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اما لم يكن ما

بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب بها لان

لنصفها

لنصفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كما سيقوم حكما وكان

عدم عمل لم يعمل او ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اذ كان

الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في المستقبل

فان فقد احد الشرطين نحو اذا احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك

كاذبا او كلاما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك

لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل يمثل لا يحتمل الا الاستقبال فقوله

انا مبتدا وقوله اذا لم يعتمد ظرف للاستصاب المحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله

مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدا فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيل النواصب

الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطة بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدا

والخبر واذ وقعت اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جايزان النصب بناء على ضعف

الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي تنصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة

ومعناه السببية او سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال

المذكور وحتى التي تنصب بها المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بانظر

الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي او حال

كونه حتى بمعنى كي للسببية او الى للانتهاء والغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال

امرالهم الى امركم معروف

مثل لحتى بمعنى كي ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم

وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي اوالى ولاستقبال المضارع بالنظر الى

قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا والارجح

تعين الاخير مثل لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا فان الرفع الذي

دخل حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا او بطريق التحقيق بان يكون في زمان التكلم

وسيجيء مثاله او حكاية او بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل

في هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول هيئة هذه العبارة

تحكيها في زمان التكلم على ما كنت هيئة وكان ما بعد حتى في هذه الحكاية مرفوعا

بقيت على ما كان عليه وحكيته ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن ان

ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا

عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدا بها كلام استانف لا اتصال

مبتدا يكون الفعل خبره ليكون حتى داخلة على الاسم كما توهم بعضهم فترفع ان

حتى لعدم الناصب والجازم وتجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها بالجعل

المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان مثلا

اريد الحال تحقيقا فانه يقصد به تقرير الرجاء في زمان التكلم ومن ثم امتنع

جل

جل هذين الامرين ان يكون حتى لمجرد ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها

بعدها منع نظرا الى الامر الاول الرفع اورفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها

في وقت حصول الناقصة في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت

حرف ابتداء يقطع ما بعدها عما قبلها فبقي بلا جزء فيفسد المعنى بخلاف ما اذا

كانت تامة فانها لا تقتضي الجزء وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت حتى ان

خلتها الان يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا عما قبلها وقوعه وما قبلها سببا لما بعدها

وهو متوقف فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك

في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى

ادخلها فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الان ولا فساد فيه وجاز ايضا سرت حتى

ادخلها بالرفع لان السير في هذا المقام متحقق والشك انما هو في تعين الفاعل

لجواز ان يكون المسبب متحقق الحصول فقوله ايضا عطف بتقدير جاز على جازة التامة

الا كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقيده بقوله في التامة كالمعطوف عليه في

بعض النسخ هكذا وجازة كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا

تركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايضا عطف على كان سيري والافساد

سر واللام كي التي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانها

يتقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع هي لام التاكيد
بعد النفي لكان لفظا مثلا وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو ليس يكون ليفعل وهو
جارت وبهذا يقدر بعدها فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة
فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم
من الجزاء او ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله
معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانها
للمضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها بان
العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل لتعذر الاقتضاء على غير
فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدال عليها والثاني ان يكون قبلها او قبل
الفاء احد الاشياء الستة ليحقق بتقدم الانشاء او ما في معناه من النفي والمسئل
جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على جملة السابقة امر نحو زرني
فاكرمك او ليكن منك زيارة فاكرامي منك او نهي نحو لا تشتمني فاهرك او ليكن
شتم فهر مني فيندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فاغفر او لا توخذني فاهلك
او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربها او هل يكون منكم ماء فشرب مني او تمني نحو
تاتيني فتحدثنا او ليس منك اتيان فتحدثنا وفي تحضيض نحو قوله تعالى لولا
انزل

ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم المضارع بلم ولما

ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي احترازا عما استعمل في معنى النفي

الكلمات يجزم فعلا واحدا وكلم المجازات او ينجزم المضارع بكلم المجازات

اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف

ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم فعلان وهي الكلم المجازات ان ومنها

واذما وحيثما فاذ وحيث يجزمان المضارع بما وما ومن وما وايّ

ومتى وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كان مع ما او لا ومن وما وايّ

واني واما انجزم المضارع مع كيفما واذا فشاذ لم يجزم بها كلا منهم على

وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما

اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن

التعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال واما مع اذا فلان كلمات

شرط انما يجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا هو

موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلام او يجزم المضارع

بان مقدرة وسيجيء بيانه اشارة اجمالا فلم تقلب المضارع ماضيا وتقيه

ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ما ضيا وما مثلها

من القلب والنفي ويختص لما بالاستغراق واستغراق ازمنة الماضية من

وقت الاشياء الى وقت التكلم بلما تقول ندمت فلان ولم ينفعه الندم وعقيبه

ولا يلزم استمرار نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم ولما ينفعه

الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل او يختص

بها لما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما

بها اذا دخلها ويختص ايضا بعد دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما

يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها

صلة قوية بين العامل ومعموله ويختص ايضا باستعمالها غالبا بالمتوقع

بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل

غير المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها

الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر الله لنا الله وهي مكسورة وقد تسكن

بعد الواو والفاء وثم نحو وقلنا طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا معك وثم ليقضوا ولا

يراد بالمطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اي لا النهي

واسم لام الامر هي يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل

للمخاطب او غايبا او متكلما وكلم المجازات المذكورة من قبل تدخل على فعلين

فاحتاج الى ابطة الفاء واما جملة اسمية او امر ونهي او دعاء او استفهام

او مضارع منفي بها او لم او لن الى غير ذلك كتمن والعرض وجميع هذه المواضع

لانها تعرف الشرط بالجزاء فاحتاج الى الفاء وسيجيء ايضاح هذا مع الجملة الاسمية

اليه وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد

امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر واما شرط اسمية الجملة الجزائية

لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت بالاسمية قرينة لها

وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي تجزم بها

المضارع حال كونها مقدرة انها كانت مقدرة بعد الامر مخيرة زيني اكرمك او ان تنزلني اكرمك

والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم

ما اشتريه لان المعنى ان يكن عندكم والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن مالا

والعرض نحو الا تنزلنا فتصيب خيرا اي ان تنزل فتصب خيرا اذا كان المضارع الواقع

بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية

سببية ما تقدم لم تقدر ان مع مضارع يؤخذ منهما تقوم ويجعل المضارع

الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما بما قبله وانما اختص تقدير ان لما بعد هذه

شيء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه

بلوغ ذلك المطلوب سببا لها وهي سببية لم فاذا كان المضارع الواقع

بعدها تفيد تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها

تقدير ان مع ذلك الفعل وتجعل المضارع الواقع بعدها في تأويل مجزوم بها لتسلم

ان دخل الجنة فان المطلوب بأسلم الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة

فيصير المعنى اسلم سببا لدخولك الجنة وبعد تدخل

الجنة جزاء له فقيل تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة

لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل

النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور

لتقدير علة ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم

امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف

قرينة قوية هذا اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل

يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله لعا فهب لي من لدنك وليا يرثني

وليا وارثا منه او بالحال كذلك كقوله لعا فذرهم يرتعوا ويلهوا

لا استيناف كقوله الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري

الا مرصيغة هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر

قالهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع يريدون صيغها وفي بعض النسخ
الشروح الاخر قال مثال الامر لان الامر كما اشتهرت هذا النوع من الافعال اشتهر
في معنى المصدر ايضا فاذا اضيف النص على المقصود وهو اطلاح النحويين
والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كما ذكره المصنف شرح صيغة يطلب بها الفعل
شامل للامر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل
المخاطب احترز عن الغائب والمتكلم بجذف حرف المضارعة احترز عن مثل قوله لتكرم
في ذلك فلتفرحوا فيها قرأ على صيغة الخطاب ومن مثل صوروين وحكم احترز عن
احر الامرة الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي
اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته الاسم المقتضي للاعراب انما هي
وفي الصورة حكم المجزوم امثل حكم المضارع المجزوم في سكون الصحيح وسقوط النون
الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه الالف من المجزوم معنى اعطي حكمه تقول اخش واغز وارم
اخشوا واخشين واغزوا واغزين وارمي كما تقول لم تضرب لم تضربا لم تضربوا ولم تضربي بحذف النون
ولم يبن وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة كما ان بعده اي بعد حرف
المضارعة او بحذف حرفه متحرك اسكن اخره وجعل ما بقي امر تقول في تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وانكاره بعده حرف

ولما المضارع بربا في والمراد بالربا في هنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف فصاعدا فيه
بانها هو باب الافعال لانه زيدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل
بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة انكان بعد اي بعد الساكن ضمة
رفع للتاسيس بالمضارع المتكلم المعلوم على تقدير الفتح فانه اذا قيل اقتل اقتل بفتح
همزة الابتداء وضم التاء على انه مضارع المتكلم المعلوم من الربا في اذا قيل اقتل بكسر التاء
وفتح العين ومعناه مقتل
وبكسرة فيما سواه اي وسكن ساكن بعده ضمة سواء كان كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل
ضرب البتر بالماضي المجهول من الاجر اذ لو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع
المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي الربا في نحو اقتل مثل ما يكون بعد الساكن ضمة واضرب بمثل
ما يكون بعده كسرة واعلم مثل ما يكون بعده فتحة وانكان ربا فيه فمفتوحة او في الهمزة مفتوحة
الهمزة اصل دائرة لا ترتفع موجب حذفها لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعيد فعل ما لم
فعل اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لا دنيه ملابسة
حرف مضارع او فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم
يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه
ولم يذكر هذا القيد هنا اكتفاء بذكره فيما سبق فانه كان الفعل الذي اريد حذف فاعله
وهو اجتماع الهمزتين في المتكلم الواحد
وقيد احتراز عن الخروج عن الضمة على تقدير الكسر

ضرب ودحرج واعلم واخترهن النوع من التغير لان معناه غريب فاختير لغرابته

غريبا لم يوجد في الاوزان الخروج الضمة الى الكسر ووزن فعل بالخروج من ا

لكسر الى الضمة وانكان غريبا بل لاعلى غرابة المعنى اليه لكن الخروج من الكسرة الى

الضمة انقل فلاصرفه اختاره بعد حصول المقصود باخوذه ويضم الثالث ليضم التاء

الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج ليلا يلتبس بالامر من ذلك الباب ويضم التاء

مع التاء نحو تعلم وتجهل وتدحرج ليلا يلتبس بصيغة المضارع علمت وجاهلت ودحرجت

خوف اللبس من علة لقوله ويضم الثالث والثاني ومعتل العين اي ما يكون عينه فقط معتلا

لئلا يرد عليه مثل طوى وروى من اللفيف فانه لا يعل عينه ليلا يفضي الى اجتماع اعلالين

يروى ويطوى قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا ليلا يرد مثل عور وحول

واتما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف المبني للمفعول منه كما ذكر وتبعه

ذكر معتل العين في المبني للمفعول من مضارعه وان لم يكن فعله ما ذكرنا الاصح فيه قيل وبيع

اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركتها فصار بيع وقيل قابل

واو قولا ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح نحو قيل وبيع

شرح الرضي حقيقة الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها

قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال

حال كونه صيا فكان ذا زيادة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكر هذين القسمين
مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو
زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال
من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كان او من
بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا
وقال الشاعر
وان العداوة تستحيل مودة وقال فيالك من نعمى تحولن ابؤسا واحسن واسمى
واضحى لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد
قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد ضاحكا فالمثال الاول دال على اقتران مضمون الجملة وهو
قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس والاخيران ويكون بمعنى صار نحو اصبح واضحى
زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صارة الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة ويكون تامة
بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون
الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت لزيد ذلك في جميع نهاره واذا قلت
بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات مريضا
وقد يجرى هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبتّ بمكان كذا طيبا لكن لما كان مجيئها
تامتين في غاية القلة جعلوا حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال

بمدة فهي ظرف لها باعتبار جعلت تلك المدة ظرف زمان لم وذلك لان لفظة ما مصدرية
مع ما بعدها تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصدر كثير واذا قدر الزمان قبل فلا بد
من حصول الكلام بفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثم ارمن اجل ان لتوقيته اياه
ثبوت خبرها للفاعل احتج الى وجود كلام مستقل بالافادة للاخبار مع اسم وخبره ظرف والظرف
غير مستقل بالافادة مثل اجلس مادام زيد جالسا او اجلس مدة دوام جلوس زيد فيها
دام لم يشفع مادام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال
المصدرية مجرورة النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة
الى وجود كلام وراءها وليس لنفي مضمون الجملة حالا او زمان الحال مثل ليس زيد
قائما الان وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك يقيد تارة
بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله
مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم والمذهب
سيبويه ويجوز تقديم اخبارها او اخبار افعال الناقصة كلها على اسمائها الا لبس فيما
تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي جوازه
وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يتعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كان مالك
وتارها عنها نحو صار عدو صديقا وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط

فينبغي

فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وحينئذ يجوز ان يقال وحبذا كالمثال المذكور
وهي الافعال الناقصة وتقديمها يتقديم اخبارها عليها او على تلك الافعال وقعت على ثلثة
اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى ترح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا
يجوز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اثنا عشر
قسم ما اوله كلمة ما فيه كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما وحيث انتفى
ان يقتضي التصدير واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر
الموهم الحكم خلافا تاما لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا فيما هو من جانب الاصل
بحيث لا يقتضي بانه مما لا خلاف فيه بينهم فكانه لا خلاف بينهم في هذا الخلاف فمنشأ في ادام لان
كلمة النفي طارئة على الفعل الذي معناه النفي افادة الثبوت فصار معنى ما كان قائما يلزم تقديم
ما حقه النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر ضبط الخلاف من الجمهور بين بعضهم مع بعض
ان الافعال هنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امر بنية اصل الفعل صرح بذا وهو الذي خلق فيه
كليس فما يرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة النفي اذ
يلزم تقديم معمول المنفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على
ان الفعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين حكم هذا القسم معارضة وجدلية
بعين ان فيما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل مادة او له ما النافية من هذا القسم

كان اسم عسى ما استكن فيه ضمير زيد وخبرها ان يخرج زيد فهو عليه من الاحتمالين نا قصة ايضا

وقد يجرد ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فلكاد ان كاد زيد ان يخرج

لم يذكر فيما ان كان لك عسى زيد يخرج لانه لم يذكر فيه ان كون لهم عسى اللهم الذين هم منهم فيكون

واراه قرب قريب كان الاصل عطف ان يكون وراه فحذف ان دون الاستعمال الشاذ

لهم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والتراء ما وضع لدنو

الخبر حصول كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشتراكهما على تحصيله

للفاعل في الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصوله

الخبر من الحال باعتبار احد معنيه من غير ان لا دلالة على الاستقبال الخالص في الحال وقد

لم تخلو ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يجوز ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد تقول

قد كاد من طول البلى ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للاخر اعطى كل

منهما حكم الاخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال الكسائر

فعالة افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل

نفي اي نفي كاد يكون للاثبات مطلق ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فلقولهم لم يكد

كاد ويفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل قوله فذبحوها واما في المضارع

فلتخطية الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بالنصب الى

زوال

زوال رسيس الهوى وتسليم تخطيهم وتغير قوله لم يكد بقوله لم أجد فلو كان نفي كاد

لاثبات لما اخطأوه ولما غير تخطيهم واجيب عن الاول ان قوله وما كادوا يفعلون

لا على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه وقد ما وقوله فذبحوها قريب دليل على

نفي الذبح بعد انتفاء واثبات القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء وقته

واثبوته وقت آخر وعن الثاني فلتخطية بعض القضي مخطئ ذو الرمة وذو الرمة

تسلم تخطيه وعن عيبة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه شرمة فغيره

قال الاصمعي حدثني ابو عمرو بن العلاء بذلك فقال اخطأ ابن شرمة انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين

غيره قوله لم يكد يراها لم يكد يراها او لم يكد يبينها وقيل يكون اي النفي الداخل على

كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال

افادة النفي نفي مضمونها تمسكا بالدعوى الاولى بقوله فذبحوها وما كادوا يفعلون وقد

عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقوله ذو الرمة اذا غير الهوى المحجبين لم يكد

رسيس الهوى من حب مية يبرح حين اراد بالنفي الداخل على كاد انتفاء قرب رسيس

الهوى عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال

وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه

تمسكه عليها والثالث هو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو

أخذ وشرع وطفق بمعنى أخذ فعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفق وطفوقا
وقد جاء طفق كنصر يضرب وكرم بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت
للغروب وجعل بمعنى طفق وأخذ بمعنى شرع وهذه الافعال الاربعة لا تستعمل
مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ او كرب يفعل وجعل يقول
وطفق يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اداوشك مثل عسى في كلا
الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهين نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء
زيد وتارة اوشك يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد فعل التعجب ما وضع لانشاء
التعجب في بعض النسخ افعال التعجب وهو اكثر انسب فعل بصيغة التثنية فافراد الفعل
بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعيه
وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع لايقاع فعل
وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله در فارسا ركبها
لم لكن ينتقض بحو قاتله الله من شاعر ولا شاعة فانه فعل وضع لانشاء التعجب
والمراد بالفعل الاعم من الماضي والمضارع لكراهة جعل الشاعر الخ
للعدد في او الخ او اشعره
لحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعلاقة
او المراد ما وضع لانشاء التعجب فيخرج نحو ما ذكر من مواد انفعل لكنها
ما يستعمل في الدعاء وهل الفعل التعجبي او ما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما
الفعل

الاول تضمن تركيب افعل والثاني هيئة الفعل تضمن تركيب افعل به يشترطان يكونا في
هذين التركيبين وهما فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتعدان الى مضارع ومجهول وتاثيث
في بعض النسخ وهي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا فعلا
تعجب لما بني منه افعل التفضيل المشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد
ولان الابنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقولنا ما اشتهى الطعام او ما اشتهت
الكتاب ويتوصل الى الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من بابي او تلا التي مجرد هما في ما لا تفعل من
توة او عين مثل ما اشد استخراجه واشد باستخراجه او يتوصل ببنائهما من فعل لا
بناء هما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب
بتقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل
تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بهما
ليدل على ان لكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام بيان الاحكام
في السر لها فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب صارا
بالكسر لان تقديم الشيء يستلزم عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف
بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكل تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو
هما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا لانه سيس على ان كلا واحد

منهما وان ينفصل عن الاخر بالوجود لذلك ينفصل فيه بالفصل فكان الجر بالقصد والاضافة
فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن غلام الدار زيد او اكرم اليوم بزيد
للجر بالباء هي والامثلة الماسبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب ويليم
ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه
انه كان لم يزل ما ضي حسن واقع دائما الا انه لم يتصل بزمان التكلم مل كان دائما قبل وما اشار
او مبتداء على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف اي والمجرور
وما استدانية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لانه تتاسب نعم لانها يكون فيما يخفى سببه
عند سيبويه وما بعدها بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب وموصولة او ما موصوفة عند
الاخفش والجر بالحرف والذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما
ما بعدها مبتدأ بها قال لشاع الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جعل سبب حسنه فاستفهم
ويستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين واما احسن بزيد
فافعل صورة امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحسن صار ذا حسن وباء زيد
فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو
ان يقول ايبان يقول على ما هو القياس فالضمير عند سيبويه فاعل لان الفاعل واحد لا يثنى ولا يجمع
مفعول عند الاخفش لاحسن بمعنى صيره ذا حسن على ان يكون همزته لافعل التعدية

ان يجعل الامر متعديا فان معنى صيره ذا حسن والباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون
همزة احسن للتعدية كما خرج ففيه همزة الفعل ثم همزة افعل اي احسن انت بذين او زيدا اجعل حسنا
بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري بان احسن لكل احد بان يجعل زيد احسنا والتجاهل كيلا
يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فانه قد جمع جهات الحسن كلها يمكن ان يكون
باختصار افعال المدح يعني الافعال المشهور عند النحاة بهذا اللقب وضع ارفعل وضع لانشاء
مدح او ذم فلم يكن مثل من حبذا ونعم منها لانه لم يوضع لانشاء فعم نعم بشر وفتحة الاصل
فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطردت لغة بني تميم فعل اذا كان فاؤه او عينه حلقية
فيه اربع لغات احداها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين
بفتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين وهي كثيرة في لغة
فعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة
كثرة الشيوع على لغة بني تميم وشرطهما شرط نعم ويشترط ان يكون الفاعل معرفا بالام للعهد الذهني
او الجنسي او مضافا الى معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال
بكون ابهام في الفاعل نحو نعم الرجل زيد ويكون مضافا الى المعرف بها بالام او بالاضافة نحو نعم صاحب
الجارية زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل زيد او نعم فرس غلام الرجل وغلام الرجل زيد ويكون مضمرا
مفسرا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا زيد او نعم صاحب رجل او زيد

او حسنا لوجهه او مميزا لجمع شيء او منصوبا على التمييز مثل فعما هو او نعم شيئا هو قال الفراء وابو

هو موصولة بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة باجمعها في محل رفع لانها هو المخصوص او نعم الذي

فعله هذا الصدق وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء وفسر هنا هو نعم الشيء هذا هو

الفاعل لكونه لجمع ذو اللام وهو مخصوص وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعد تمام المدح

لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو المخصوص مبتدأ وما قبله الجملة او قبله

قبله غالبا جزء ولم يجيء هذه الجملة الواقعة خبرا الا ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف العهدي مقام ما قبله

ابتدأ محذوف اي هو مثل نعم الرجل زيد في زيد في هذا المثال اما مبتدأ او نعم الرجل مبتدأ على ما علم

واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد او هو زيد

فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرط ارتفاع المخصوص بعد خبرا

وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل او مطابقة للفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي

الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نعم الرجل زيد ونعم الرجلان

الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعمت المراة هند ونعمتا المراتان الهندان ونعمت النساء الهندات و

يجوز ان يقال نعم المراة هند ونعمت المراة هند لانهما لما كانا غير مصرفين اشبها الحروف فلم يجب الحق

العلامة بهما وقوله نعم سوء مثل القوم الذين كذبوا سوء الجنة وقع المخصوص عائدا على الذين كذبوا جمعا

افراد الفاعل وهو مثل القوم وتثنيهما لما لا يطابق الفاعل المخصوص مثل الا يتقدم بمثل الذين كذبوا

يجعل الذين صفة للقوم وحذف المخصوص بعد مثل القوم والذين اكثر من مثلهم وقد يحذف المخصوص

اذا علم بالقرينة مثل قوله للكاتم العيب وابيه بقرينة ان ذلك قسمه وقوله لكافي الهم وهو

اي نحن ونساء مثل بئسة افادة الذم والشرائط والاحكام وهنا امور من افعال المدح والذم حبذا

بفتح ذا وهو اسم مركب من حب الشيء اذا صار محبوبا او من ذا وفاعل اسم فاعل هذا

الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله وذا عماد هو عليه فلا تثنى ولا تجمع ولا تؤنث اذا كان المخصوص

مثنى او جمعا او مؤنثا بخلاف سائر الامثلة التي لا يتغير فقال احبب الزيدان واحبب الزيدون واحبت

هند وبعد حبذا المخصوص واعرابه اعراب المخصوص كاعراب المخصوص بعد على الوجهين المذ

كورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي قبل المخصوص حبذا وبعده او بعد المخصوص تميزا وحالا وفي المخصوص

الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا هذا زيد وحبذا زيدا رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا

زيدا راكبا وحبذا رجلين او راكبين وحبذا امراة هند وحبذا هندا امراة والعامل في التميز او

الحال ما في حبذا من الفعلية وذا الحال هو الاذ لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد

تمام المدح والركوب من تمامه فالمركب حال من الفاعل لا من المخصوص الحرف ما دل على

معنى في غيره وكلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه او لا يكون مستقلا

بالمفهومية بحيث يصح ان يحكم عليه او به بل لابد له في ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن

ثم لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيه للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل

معناه بالنسبة اليه نحو سرت من البصرة او فعل كذلك نحو قمت من عنده وحروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او ما يشبهه

فان معنى الافضاء الوصول وما عدى بالباء صار معناه الايصال او معناه ومعنى الفعل هو ما يشتق

استنبط منه معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع

المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان

في تاويل الاسم كقوله سبحانه وتعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة

لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معنى الفعل الى ما يليها او الاسم

الذي فيما يليه الجر وهي او حروف الجر من والى وحتى وفي وذكر هذه الجروف على سبيل الحكاية لانها

ليس لها اسماء حاصة يعرب بها فيها والباء والام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو

والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواو ها اي الواو التي للقسم

وزيد وخلا وعدا هما من حروف الجر تسامح دواء القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومن ومذ ومنذ وخلا وعدا

وحاشا في لغة الا والا ليلي الاحرف والكلمة التي يليها يلي حرفا واسما والتقدير ليلي

يلي حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية مسافة الاتصال لا اسم الجزء

الذي لا ينقسم لان ابتداء الغاية وقد يراد بها الغرض والمقصود فلا يرد ابتداء

الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذه الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان

نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ابراد الى وما يفيد فائدتها في مقابلته

سرت من البصرة الى الكوفة واعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه والتبس بالحفظ

على الابتداء ويجيء من للتبيين اذا لم يصح الا اظهار المقصود من امرهم وعلامة صحة وضع الموصول

موضعها مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فان لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان استقام المعنى

وبعضهم وقد يجيء من للتبعيض وعلامة صحة وضع بعض مكانها نحو اخذت من الدراهم وبعض الدراهم وقد

يجيء من بمعنى البدل كقوله تعالى لجعلنا منكم ملائكة في الارض يخلفون اي بدلكم ويجيء من

للتعليل نحو قوله تعالى مما خطيئاتهم اغرقوا فادخلوا نارا اي بسبب خطيئاتهم ويجيء من زائدة

بشرطين ان يكون مجرورها نكرة وان يكون في الكلام موجب نحو ما جاءني من احد

وما جاءني من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد

كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقولهم وقد كان من مطر وبنحو هذا يجاب عن كل ما يورد من زيادة من في الكلام الموجب

ويكون لابتداء الغاية والتبيين والتبعيض نحو قوله تعالى ما ننسخ من آية او ننسها نات بخير منها او مثلها

ويكون للبدل والتعليل والتبعيض والتبيين وقد كان بعض مطر وشيء من مطر وهو وارد على بيت كان قائلا قال

هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء او الاستهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن

سواء كان ذلك المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل وغيرهما نحو قليبي اليكم

الخاطبة منتهيا اليها باعتبار الشوق والميل ويجيء معها قليلا كقولك لهم ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم مع

اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها للانتهاء الغاية ويجيء معها كثيرا وليس بكثرة كونها بمعنى مع تشبيها

بالى كما كثرة كونها للانتهاء الغاية للتفرقة الواقعة بينهما بالقلة والكثرة ويختص حتى بالظاهر

الا بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لانجر الضمير المجرور بالمنصوب لجواز

تعلق بعضها بعض ها خلافا للمبرد فانه يجوز دخولها على المضمر مستدلا بانها وقعت في بعض اشعار العرب على سبيل

من قبلها نحو من خلفي وعن يميني وعن جانبي يميني ومن عليه او من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد
وزيد كالاسد نحو ليس كمثله شيء اذا تقدير ليس مثل شيء على بعض الوجوه وقد يلزم الكاف اسما
بمعنى المثل نحو ليس كمثله شيء لكن عن مجاورة المتكلم او عن احسان مثل البرد المزيل للاطافة ويخص
او الكاف بالظاهر نحو الاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كم استخدمت عمرا ومحمودا وقد جاء
في السعة على المرفوع نحو ما فان كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلق نظرا الى ما جاء في بعض
استعمالهم ومذ ومنذ لزمان الماضي والى حاضرهما للابتداء في الزمان الماضي نحو ما رأيته الا
الذي اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبتدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان
الذي اريد بهما الاجمعية كما اذا قلت سافرت من البلد منذ سنة كذا فلان او ما رأيته منذ
سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا تكون فيها فان معناه ان مبتدأ مسافرتي او
عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية مطلق على الابتداء اي وهما للظرفية
المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الى حاضر اذا الزمان الذي اعتبر به حاضرا وان مضى بعضه
يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان
الحاضر نحو ما رأيته من شهرنا ومنذ يوم فالمراد جميع زمان انتفاء الرؤية هو هذا الشهر او اليوم
الحاضر عند التلفظ لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما
مبتدأ زمان الفعل فالمثلان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول

نحو ما لهم لا يظلم لكن يقدر مضاف اي عبادته منذ وجد شهرا وحينا وحذر عند الاستثناء والا
شاء ما بعدها عما قبلها فاذا اجريت بها ما بعدها كان هو الخبر ما جاءني من احد الا زيد
في القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت كانت افعالا والحروف المشبهة بالفعل واسمها
لفظا فلا تقسمها كالفعل الثلاثي والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مثل ما ما ان فان معها
في الافعال مثل اكرم وشبه واستخرج وتمنى وترجى وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف
فيه في صيغة المقلة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحرف والجار والعاطفة مثلا بصيغة
ستحسن
مع الكثرة لم يتغير الاسلوب لم يسبق مع شروع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخر على انها
لو حضت مع قرنت الى اصله بتخفيف نونها ولغات لعل لتبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان ما وان كانوا ولكن
ليت ولعل الحرف لكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اذ بهذه الحروف اصدر الكلام وجيء بالعلم
اعلم ان للعرب اقسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منها كالكلام الموكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك
والتخيير والترجي سواء ان المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس قسيمها على حذف المضاف بان يقضى عدم الصدارة
لها اسمها وخبرها فاذا ورد المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما وحيث وقعت
شبهة بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء
صدارة لان مجرد الاستواء يكفي في ذلك ولحقها هذه الحروف فملغاة اي تعزل هذه الحروف
الا ان ما الكافة على الافصح اي اقيح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع

لان اول المقولات انى احمد الله لا لمعنى المصدرى فان معنى المصدرى اعنى الحمد قولا حاصلا ليس
من جنس المقولات فان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اولا اقول لاتعين الفعل الاول
اما قولا هو معنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذا كان
لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب فى محل الرفع لانه فى حكم العدم اذ
فائدة التاكيد فقط فجاز العطف على محل اسم ان المكسورة من جهة انه فى محل الرفع سواء
كانت مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة فى حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم
مثلا ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان فى هذا المثال وان كانت ان مفتوحة لفظا فهى مكسورة
حكما حيث يكون مع ما علمت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسم ان حملا على محله دون ان
المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لابد فرض عدمها فلا
فى العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضى الخبر اذكر ضربها قبل المعطوف لفظا مثلا ان زيدا قائم وعمرو
تقديره مثل ان زيدا قائم وعمرو قائم اذ ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبل لفظا ولا تقديرا
لزم اجتماع العاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرا ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل
من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل فيه رفعا ان ومن حيث انه
خبر عن المبتدا يكون العامل فيه رفعا بالابتداء فلزم اجتماع العاملين اعنى ان والابتداء على رفع واحد
باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون فى صحة هذا العطف مضى الخبر فان عندهم لا يلزم

والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد
ولا اخر لكونه اى لكون اسم ان مبتدا فى جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر عن الجمهور
فلا يجوز عندهم ان انكلا وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذوف
المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائى فانهما يجوزان مثل انكلا وزيد ذاهبان العطف
على محل اسم ان قبل مضى الخبر فانه كما لم يظهر عمل ان فى اسمها لو سلمت بنائه فكانها
لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن فى جواز العطف على محل اسمها كذلك مثل
ان لانه لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو
لا يتاتى على الاصلى كما انه لا بد فى التاكيد فى جواز اعتبار محل اسمها مرفوعا وعطف شئ
عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرو خارج وبكر ولا يجوز فى سائر
الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء معنى الاصلى فيها فلا تغير محل اسمها
وايضا ان الكلام لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التى
هى للتاكيد معنى كما فى الجملة مع المكسورة التى هى ايضا لذلك التاكيد دونها اى دون المفتوحة
لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على خبر متعلق بدخلته
دخلت اللام مع المكسورة على خبرها نحو انه لزيد القائم او دخلت على الاسم اى على آخرها
اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها اى بين ان نحو ان فى الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما

وليلزمها الا لفوجبة المخففة بكونها مقرونة مع الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل
انه ليس للانسان الا ما سعى وان سعيه ان يكون قد اقترب اجليهم السين نحو علم ان سيكون
او سوف كقوله تعالى وعلم ان سيكون منكم مرضى وقوله تعالى علم ان سوف يأتي كلما قدر او قد نحو لعلم ان
قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين ان المخففة وبين اداة المصدر
الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع
اليهم وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل
بمجرد الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل واحد منهما فالفارق بينهما
اما من حيث المعنى لانه ان عنى به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من
حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان الاحسن
اي لانشاورو وهي حرف ابتداء على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب وذهب
الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واهل كان زيد الا اسد ان زيدا كالاسد قال
الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف غير الاصل جارة وان صارت
عن حكم الجارة والجارة اذا دخلت على مفرد وهو على صورة وفتحة الهمزة لا وان كان المعنى على
الكسر وتخفف اذا كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن اختصاصها بالفعل فتدخل
الجملة كقوله الشاعر وخير مشرق اللون كان شذاه حقان وان اعملتها قلت كان شذيه لكنه على لغة من
كما يأكل الجوز بسكون الميم كما تبان من الكرم

الخ الافصح كما عرفته واذا لم تعملها لفظا فقيل تجب الشان والقدر عندهم كما ان المخففة ويجوز
ان يقال يقدر بعدها الضمير العائد الى اسم كما كان ان المخففة ولكن وهم عنا بصريين
منفردة وقال الكوفيون هو مركبة من لا وان المكسورة المصدرية بالكاف الزائدة واصله
لكان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا يفيد ان ما بعدها ليس
كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى
الاستدراك دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد توهم ان عمرا ايضا
جاء كما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرو لم يجيء وليست لكن بسيطة
كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اذ التغاير معنوي واذ التغاير هو المعتبر وبهذا
اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن
عمرو غائب وتخفف اه لكن فتلغى عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت
مجراها بخلاف اه واذا المخففة فانه ليس لها ما اجريت عليه وفي بعض النسخ
على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش من انه يجوز اعمالها قياسا
على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي لا اعرف له شاهدا ويجوز معها اي مشددة
او مخففة الواو وهي اما العاطفة الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي
الاخيرة اظهر وليت للتمني اي لانشائية فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت

الشاب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكأنه قيل اتمنى

زيدا قائما او اتمناه كائنا صفة القيام والجزء ان منصوبان على المفعولية بتمنى واجاز الكسائي

نصب الجزء الثاني بتقدير كان متمما لها قال الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا فالقراء

يقول معناه اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائي يقول اي ليت ايام الصبا كانت رواجعا

والمحقق على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت

ايام الصبا ثابتة حال كونها راجعة ولعل الترجي والاشفاق ولا تدخل على المستحيل ومعناه تو

امر يرجى او يخوف كقولك لعلك تفلح ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها قوله

اي بكلمة لعل كما جاءت في اللغة العقيلية وانشد سيبويه في ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم

يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب واجيب عنه

بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كان اقال المضيفة شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع

آخر فاجاء الشاعر حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار فجاء بالياء يجب ان

يحكم في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المصنف بما ذكر من التاويل ان هذه الابيات يحتمل

ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما ثبت بوجود

الجر بها وحكم بشذوذه حروف العاطفة العطف في اللغة الامالة وفي الاصطلاح هذه

الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو

واما

واما بكسر الهمزة وام والا وبل ولكن وعن لعدم آي المفسرة منها وعند الا كشرين انتهى

بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب آخرا الى ان بل الاتي بعدها مفردة نحو جاءني

زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها

وبدل الغلط بدون غيره فصيح واما معها ففصيح مطردة لخلامهم لانها موضوعة

لتدارك مثل هذا الغلط فالاولى ان يعبر الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع

الترتيب ومراده بالجمع هنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت

او اما وليس مراده اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعلية في زمان او مكان

فقولك جاءني زيد وعمرو او قعد او نام عمرو او حتى عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما

دون الاخر فالواو للجمع مطلق لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب

فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا التركيب منها وجوبا وعدم الفاء

للترتيب لا للجمع مع الترتيب بمهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة

بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي توسط

بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف حتى بحسب

اقتضاء وضعه جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه او قوة معطوف

ليفيد ان العطف بها قوة المعطوف او ضعف فيه ليدل عليهما حتى يتميز الجزء

بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غير فصيح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق
بالكل ودلالة الفعل عليه على شمول لجميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء
وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من
وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك بثم
وثانيهما ان المهلة المعتبرة ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وهي حتى بحسب
الذهن ان يتعلق الموت او لا بغير الانبياء ويتعلق بعد تعلق بعضها بالانبياء وانكان
موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب تقدم قوم على كمال الحاج
على ما تم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم
الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى اقوى والاضعف كما يفيد عموم
الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملابة للجزء الاخير يفيد ذلك لعموم كون الكلمة البارحة
حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذا استعملت حتى الجارة في المعنيين
جميعا الا انهم لما راعوا في العاطفة ملابسة الجزء الاخير فان اصل حتى ان يكون للجارة الكثرة
فيها
استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في بعض
جميعا ليبقى الاصل على الفرعية وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا
لان التحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتباينين فكان

في بعض الشروح ومن هنا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونها جزءا من متبوعها وعدم صحة
الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي
واو واما واي كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اي للدلالة على احد الامرين او
الامور حال ذلك الاحد مبهما او غير معين عند المتكلم والمخاطب او عند احدهما ان اوهم ومثل ولا تطلع
منهم انها او كونها لكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها
والعموم مستفاد من وقوعها في طلبية في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة
لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمسئول
الاخر يليه الهمزة ام همزة الاستفهام يعني تبوتا احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب التعين
من المخاطب ومن ثمة اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة يعني تبوتا احدهما
لطلب التعين لم تركب ايرشيد زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو احدهما وان وليها ام لكن
الاخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المحقق والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وايرشيد
زيد ام عمرو احسن وافصح وحسن يكون تركيب ايرشيد زيد ام عمرو واحسنا فصيحا وان لم يكن
احسن واصح وفي الترجمة الشرقية انه وجد في بعض النسخ الكاف المقرونة على المحقق وعليه خطئه
يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الاقرع ومن غير ضعف اريت زيدا ام عمرو لا يخفى ان الحكم بالضعف
لهمزة الاقرعية الى النفيسة غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يوصف ضعيفا وبالجملة فكلام المصنف هيهنا لا

يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايده من ثمة ان ما احد ما ذكر يعني كان
جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعين اي بتعين احد الامرين لان السؤال عن
دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت
اجاءك زيد او عمرو او اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم
لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعين جاءك او لا وقد يجاب بنعم كلا
لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه ثمة الموضعان
واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل
منهما حكما اخر وجعل اشارة الى كل موضع الى شرط الاخر لا يخفى سماجة ولو اقتصر
على قوله ومن ثم لم يجز اولا الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعين على قوله لم يجز
وتعلق كل حكم بشرطه على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة
كبل الاضراب عن الاول ومنها الهمزة للشك الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل ولا انها
لا بد ام شاة وان القطيعة التي اريها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل
اعرضت عن هذه الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء اخر فاستفهمت عنه بقولك ام
شاة وبل الهي شاء واما استفهام كما تقول اذيد عندك ام عمرو وابل عمرو حين يقصد
عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما او غير

الا معها يعني اذا عطف شيء على اخر بام لزم ان يصير المعطوف عليه اولا اما ثم عطف عليه
المعطوف بام نحو جاءني اما زيد ام عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك
حائرة مع او يعني اذا عطف الشيء على اخر بأو يجوز ان يصير المعطوف عليه بأما نحو جاءني اما
زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاء زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف
العاطفة والا لم يقع قبل المعطوف عليه أيضا ويدخل عليه الواو العاطفة فلو كانت
كذلك لكان للمعطوف يلزم ايراد العاطفة معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما انما تقع
على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشكية اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو
الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطفها بما بعدها على ما
بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلاثة لا احدها
معينا او ليست الحكم الى احد الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الثابت
حال
للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم هنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد
لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف
عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون
المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكأنه لم يحكم عليه
بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاضراب الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا

صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب

بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف فاذا قلت

جاءني عمرو والمعطوف عليه حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن

المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى

ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن

لازمة للنفي او غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي للنقلة

فيلو لايجاب ما انتفى عن الاول فيلو لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو

او قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظير بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فتفيد

النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء ولا تجيء

زيد لكن عمرو وقد جاء فعلى كل تقدير بغير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها

بها الجملة كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه

الا زيد قائم واما زيد قائم وها هو ذا قائم وتدخل كل واحدة من المفردات على الاسم والفعل

حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان

وهؤلاء حروف النداء يا وهيا اعتنيا استعمالا لانها يستعمل لنداء القريب والبعيد والمتوسط

وايا وهيا للبعيد وايا بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما في

فتد

فتد ظن فيه المتوسط او ان القريب يقسم الى قريب متصف بالصفة القريب من غير زيادة القرب وله

كلمة او الى قريب متصف بزيادة القرب وله كلمة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له كلمة

فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعيد وكمال القريب حروف الايجاب

نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان ومن بيان معاني تلك الحروف تبين

وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها او محققة لمضمون ما سبقها كان او فرض فهي

في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب ألم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد ومعنى بلى في جواب

الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب السيد بكم أتراني ربك او قيل في موضع بلى هنا

نعم لكن كراهة ان معناه ليست ربنا وقيل استعمل نعم هنا لجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من

انكار النفي وقد استعمل هذا في العرف فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال نعم يلزمه

اقراره وهو يقوم مقام بلى في تقرير الاثبات يعني النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني ينقض النفي

المتقدم ويجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما

قام زيد بلى قد قام او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى

السيد بكم قالوا بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب

اقام زيد بلى قام زيد واي اثبات بعد الاستفهام والاستدعاء استعمالها مسبوقة بالاستفهام

وذكر بعضهم انها يجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره

المعنى ويلزمها القسم ولا يستعمل الا مع القسم ومن ثم ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت
الدرس والا يلزم المقسم به الا لزم والله والله لعمرو تقول اى والله واى ولله واى لعمرو
واجل وجير بالكسر والفتح وان لتصديق الخبر وفي بعض النسخ الخبر كقولك اجل جيرواه
للمخبر قد اكل زيد او لم يأكل فقد اتى اولم يات وجاء ان لتصديق الدعاء اليه نحو قول
ابن زبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك انه وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء
بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء
ان نعم اللقاء شفاء للمحب فصحيح في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المصنف من كونها تقتضي
حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا
زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لانها لا فائدة لها اصلا
فان لها فائدة في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى الاستغراقية
والباقية جزما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كونه
لكلمة والكلام سيما مهيأ لاستقامته وزن الشعر ولحسن سجع وغير ذلك ولا يجوز خلوه
عن الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحى لا سيما كلام الباري سبحانه
وان مخففة مما والا ومن والباء والام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية نحو
النفي نحو ما ان رئيت زيدا وما رئيت زيدا وقلت الزيادة ان مع ما المصدرية نحو انظرني ما ان

القاضي ادمدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو فلما ان قام زيد قمت والا فتح اكثر
وسكون النون تزادمع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين الواو والقسم المقدم عليه
نحو والله ان لو قام زيد لقمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كما ان طيبة تعطي التمر
ناظر السلم على تقدير رواية طيبة بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى
اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي نحو ايا ما تدعو فله الاسماء
الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما تريني من البشر احد حاكون
تلك المذكورة مع ما شرطا ما دولت الشرط ومع حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم
ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقنا كما ان عمرا اخانا وقلت زيادة ما مع المضاف
نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقل ما فيها كلها نكرة والمجرور بعدها
بدل منها ولا اى كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو
او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى وما
منعك ان لا تسجد اذ امرتك اى ان تسجد وقلت زيادة لا قبل القسم نحو لا اقسم بيوم
القيامة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها اتيانها على جلاء القضية بحيث تستغني عن القسم
فيزداد لذلك ومرادنا صورة النفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بيت لا حور
سرى وما شعرى اى ما شعرى بسير حوري الحور الهلاك جمع حائر اى هالك من حار اذا هلك ومن

الباء واللام تقدم ذكرهما متمما على ذكر هو اضمه ذيابها فلا حاجة الى تكرارهما حرفا تفسير او
فهي تفسير لما فهم من المفرد نحو جائني زيد ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع زيد
او مات وان وهي مختصة بما فيه معنى القول اي يقع مقررا فيه معنى القول اي تقرر المطروق او المفرد
غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر الا الاكثر الافصح
مفرد اللفظ غير صريح القول موفي معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم قوله ان يا ابراهيم
تفسر مفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك كتبت اليه ان اتيه اي كتبت اليه
شيء هو اية فان حرف دال على ان اية تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى قلت لهم الا ما امرتني به
ان الهين الله فقوله ان عبدوا الله تفسير المضمر فيه وفي امرتني معنى القول وليس تفسير الماضي قولهم ما امرتني الا
مفعول الصريح وقد يفسرها المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى ام موسى ان ارضعيه فقوله ان ارضعيه
تفسر ما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لا وحينا حروف المصدر وهي ان المفتوحة وحشو المخففة وان المشددة
فالاولان اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية تجعلان الجملة الفعلية بعدهما تاويلا المصدر نحو قوله
تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو اسعة ونحو قولك اعجبني ان خرج زيد
اي خروج زيد واختصاصهما المصدرية بالفعلية انهما عند سيبويه وغيره غير بعدهما الاسمية قال الشاعر
الرضى وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوله ان الدنيا ما لدنيا باقية وان المخففة
المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها

للاسمية انها تعمل في جزئيه او تجعلهما تاويلا المفرد الذي هو مصدر هما نحو اعجبني انك قائم
اي قيامك او ان قائما ومعناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعزز قرية لكون نحو اعجبني ان
هذا زيد او كونه زيد حروف التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما ليما صدر
الكلام لانها كلمات احد انواع الكلام فتصدر كل واحد من اول الامر على ان الكلام من
ذلك النوع ويليها الفعل وقد يحذف الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا
وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيد ضربته وهلا زيد تضربه فمعناها اذا دخلت
على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب
لم تفهم في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها يستعمل
كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يلحق ان تداركه في المستقبل فكما
تفسر لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لا وحينا حروف المصدر وهي ان المفتوحة المخففة وان المشددة
فالاولان اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية تجعلان الجملة الفعلية بعدهما تاويلا المصدر نحو قوله
تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو اسعة ونحو قولك اعجبني ان خرج زيد
اي خروج زيد واختصاصهما المصدرية بالفعلية انهما عند سيبويه وغيره غير بعدهما الاسمية قال الشاعر
الرضى وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوله ان الدنيا ما لدنيا باقية وان المخففة
المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها

حروف التوقع والتقريب قد يسمى بهما
لمجيئها لهما فان هذا الحرف اذا دخل على الماضي او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقق
ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي للتقريب من الحال نحو قد قام زيد
مصدر متوقعا للمخاطب واقعا على القريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب الامير
او حصل من قريب ما كنت متوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذا ثلثة
معان مجموع التحقيق والتوقع والتقريب وقد تكون مع التحقيق من غير التوقع

كما تقول في ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهو في المضارع المجرد من النصب والجزم قال الشارح

الرضي وهو الحق وإن كان قليلا مما وقع في فصيح البلاغة حرفا تغيير للتقليل أو ينضاف إلى التحقيق

الأغلب تقليل نحو إن الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد يعلم الله

وجهد في السم ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله أحسنت وقد لعمري يقوم زيد

حرفا استفهام للهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدم عليهما ما خبرهما لا لأنهما على أحد النوعين

اللام كلام وقد يدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية أزيد قائم وفي الفعلية أقام

ذيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد إلا أن الهمزة تدخل على كل اسمية سواء

كان الخبر فيها اسما أو فعلا بخلاف هل فإنها لا تدخل على اسمية خبرها فعلا نحو زيد قام

الأعلى شذوذ وذلك لأن أن تكون بمعنى قد كما جاءت على الأصل في قوله تعالى

الى على الانسان أي قد أتت فلما كان أصلها أن تكون بمعنى قد وهي من لوازم الأفعال فإذا رأيت

فعلا في خبرها تذكرت عهدا بالميم وحنت إلى الألف الموافق وعانقته وإن لم تره في خبرها تسلية لهم

زالهلة والهمزة أعم تصرفا أي التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالا

من التصرف في هل تقول أزيد ضربته بإدخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل فإنك

ضربته لما عرفت وتقول أتضرب زيدا وهو أحوك باستعمال الهمزة لإثبات ما دخلت عليه

على وجه الإنكار دون هل تضرب زيدا لأن المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف فيما يحتمل

أصله أتضرب بضربك زيدا وهو غير مستحسن عندهم وهل لضعيفة الاستفهام فلا يحذف فعلها

بخلاف الهمزة فإنها قوية فيه وتقول أزيد عندك أم عمرو بجعل الهمزة معادلة لأم المتصلة

فإنه لما قصد الاستفهام عن أحد الأمرين تعين المستفهم عنه في استعمال الهمزة التي هي الأصل

في باب الاستفهام والأقوى فيه النصب وأيهما وقع قبل أم المنقطعة لأن المستفهم عنه صورة

أم المنقطعة لم يتعد لأنها للإضراب عن السؤال الأول واستئناف سؤال آخر بأم المقدرة بالهمزة فإن

قولك هل زيد عندك أم عمرو تقديره بل أعندك عمرو وتقول أتم الذي وقع وأقبل كان وأومن

كانا بإدخال الهمزة على الفاء والواو ومن وقوف العاطفة بخلاف هل لكونها وقع الهمزة فلا تتصرف

نصر فيها حرف النفي إن ولو وأما لها صدر الكلام لما مر فإن للاستقبال وإن دخل على الماضي ولو عكسه

يعني للماضي وإن دخل في المستقبل وفي بعض النسخ فإن للاستقبال سواء دخلت على المضارع أو الماضي

نحو إن تكرمني أكرمك وإن أكرمتني أكرمك فمعنى مثال الثاني بعينه معنى مثال الأول يعني أو قع منك أكرمني

في الاستقبال وقع مني أيضا أكرمك فيه وكذلك لو للماضي على أيهما دخلت نحو لو ضربته ضربته ولو تضرب

الضرب لمعنى واحد لو وقع منك ضربه في الماضي فقد وقع مني ضربك أيضا وقد يستعمل كان في المستقبل

نحو إن تقم أقم ولا تقم تقم ولو اجتلبم واعلم أن المشهور أن لو للانتفاء الثاني لانتفاء الأول وهذا لازم معناها فإنها موضوعة لتعليق حصول أمر في الماضي بحصول أمر آخر مقدر فيه وهو المراد من الماضي

كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم قطعا لاجل انتفائه انتفاء ما علق به أيضا فإذا

ولو للمضي وإن دخل على ما إن للاستقبال

وهو حال واما معنى فمحمول جواب للقسم لكون اليمين عليه والشرط لكونه مشروطا بالشرط مثل واللہ
ان اتيتني مثال الماضي لفظا وان اتيتني مثال المضارع معنى لاكثر مشكوان توسطا والقسم بين الجزاء والكلام
يتقديم الشرط عليه او غيره او تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط
ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا واللہ ان تأتنا
آتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار القسم فيكون باعتبار التقديم والجواب
شرطا على غير ترتيب اللفظ وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون الشرط
التقديم على غير ترتيب اللفظ وباعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني واللہ لاتيتك وانما اوردنا هذا المثال لاشتراط
بصيغة الماضي على خلاف مثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه
كالشرط على تقدير التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم وهو باعتبارها
جميعا شرطا على ترتيب اللفظ وعلى المعنى الثاني مثال لتقدم الشرط وجواز الغائه فالشرط بالاعتبار الاول
على ترتيب اللفظ وبالاعتبار الثاني على غير ترتيبه فوقع كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلفا
بين اعتباريهما بخلاف الطعنين الاولين فانهما محمولان عليه اولا وعلى تقدير الحمل عليه وامكان رعاية كون الشرط على
ترتيب اللفظ يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنا اذا تأملنا المثال بالممثل له يقدر الامكان على غير ذلك
اللفظين على نشرهما من حيث مثاليهما وتقدير القسم كالملفوظ به او مقدرا كالملفوظ به صريحا
فيلزم من الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو تالله لان اخرجوا لا يخرجون اي واللہ لئن

بينها وبين فايها معمول الشرط المحذوف عملا
مطلق او معمول له مطلقة عن مقيدة بحال تجويز التقديم

وعدم مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن
من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام
مهما وربط يوم الجمعة بين اما وفايها ليلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار
اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من
شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط
صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصة جواز التقديم اصلا
وقيل والقائل المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفايها جاز تقديم على الفاء مع قطع النظر عن
الفاء كما الاداتي ان يكن المذكور فمن قبيل الاول وهو ان يلو جاز التقديم مع قطع النظر عن
الفاء والا اي وان لم يكن جاز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل النظر ليهما مانع اخر مثل يوم
فان زيد منطلق فان ما حرف لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط
معمول الشرط المحذوف وفي وهذا القائل ميز بين ان لا يلو وبين ان يلو فجعل الاول
قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير اللام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان
مرفوعا نحو اما اذا زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما و
فعل الشرط وربط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فلا تقع زيد بالا

كما كان اولا على المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق او فهو منطلق اقيم اما مقام مهما
وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على
تقدير الرفع بمهما يذكر زيد منطلق بصيغة الفعل الغايب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا
فهو
بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب بمهما تذكر زيد يوم الجمعة بصيغة المبني للطلب
المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف وهو جمع ظاهره النوعم
جوازا اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المبني للطلب وجوازا اما يوم الجمعة
فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغايب مع حكم جوازها بالاطلاق والتقييد
شرط المنصوب بما يكون الواسطة بين اما وفايها منصوبة لظهور امثلته كونها مرفوعة لكثرتها حرف
ردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لكلامه ليس الامر كما تقول
وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب يقول لك من قال لك افعل كذا كلا لا يجب الذي ذكرك وقد جاء
كلا بمعنى حقا والمقصود هنا تحقق مضمون الجملة يقول لهم كلا ان الانسان ليطغى واذا كان
بمعنى حق جاز ان يقال انه اسم مبني لكون لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه
لانكم ردع الخ طلب عما يقول تحقيقا لضده لكن الخاء حكموا بجرفه اذا كان بمعنى حقا ايضا
لما فهم من ان المقصود به تحقق مضمون الجملة كالمقصود بانّ فلم يخرج ذلك عن الحرفية تاء التا
الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي ليكون من اول الامر علامة

لتأنيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا مما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة

بخلاف تاء الاسم لان حاصل امر الاعراب واصل الفعل البناء فقيم هذا والامر سكون

هذه على بنائها الحقيقي وحركت تلك على اعرابها ولانها كالحرف الاخير مما يلحقها وان

كان فاعلها او المسند اليه اسما ظاهرا غير حقيقي التأنيث وبين ظاهر

او ضميرا لحاق تاء التانيث مخيرا فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الاشارة

ذكرته فيما تقدم من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمع

لجمع المذكر والمونثة مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياج

الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان التانيث قد يكون معنويا او سماعيا

وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور فاذا الحق على ضعفها فليست بظاهرة الذكر

الاضمار قبل الذكر من غير فائدة يعتد بها حروف المضارعة التي بها دلالة من اول الامر على احوال الفاعل كالتانيث

وغرض الرضي هذا ان ما قاله النحاة ولا مانع من جعل هذه الحروف ضمائر وابن الحاجب لم يتعرض لهذا

مثل هذه الابدال امارة بدل الكل او يكون الجملة خبر المبتدا المؤخر التي هي والغرض كون الخبر مشتملا

التنوين في الاصل مصدر نونته اذا الحقت نونا في قسمي به نون التي اعني النون تنوينا اشعارا بان

وغرضهم بملاءة المصدر من معنى الحدوث ولهذا يسمى سيبويه المصدر حدثانا وهذا الاطلاق

الذي اتبعها فلا يضرها الحركة العارضة مثل قوله عارض الاولى وهي شاملة لنون من ولدن ولم يلتبس

وامثالها فاخر بها بقوله تتبع حركة الاخر اخر الكلمة فان هي النون ثانيا واخر تلك الكلمات لا توصف

حركات اواخرها واما قال تتبع حركة الاخر ولم تتبع الاخر لان المتبادر من متابعة الاخر لحوق قيد به

من قبل تخلل شيء وهنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فاخر الكلمة هو الحركة لا حاجة الى ذكر

الحركة المتبادر من الاخر الحرف الاخر واخر الاسم ليشمل تنوين المتمكن في الفعل الا لما كان الفعل

نون التاكيد لخفيفة ولا ينقض التحريك بالنون نحو يا رجلا انطلق فان المراد بتبعية حركة الاخر

تعلقها لها في الوجود ويتطلق العارض على المعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى

وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اكون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين

في الصرف لا يتصور معناه غير المنصرف والنكرة وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال

على انه من حيث هو غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما وقد ما واما صه بغير تنوين فمعناه اسكت سكوتا

الآن واما التنوين في رب احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هي للتمكن خلافا للشارح الرضي واما لا يمنعا

من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين فيهما خرج عن التنكير اذ جعلته

علما تمحض للتمكن والعوض وهو لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما في آخر الكلمة

كيومئذ اي يوم اذ كان كذا يوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها

فلما حذف الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة ليلا يبقى الكلمة ناقصة وكذا

ثم وساعيذ وعاميذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد

وامثال ذلك والمقابلة وهو قابل الواو في الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع

كما ان الواو علامة في جمع المذكر ولم يوجد فيها يقابل التنوين فاذلك قلنا التنوين في اخرها

يقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطاء لانه اذا سميت بمسلمات مثلا

للتمكن لزالت العلتين العلمية والتانيث وظاهر انه ليس بتنوين التمكن لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا

تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع

فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب يحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق اواخر الابيات

والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت بالمخزوم وذلك الترديد من

اسباب حسن الغناء وانما اعتبرنا لحق اواخر الابيات والمصاريع وامكان للحروف والحركات لواقعة

في اثنائها جائزا بل واقعا كما تشهد من اصحاب الغناء لان محل الغنى به انما هو الاخر لئلا يختل سلكا

النظم تخللة بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعنى وهو ما يلحق القافية المطلقة وهو ما

كان رويها متحركا مستتبعا بشباع حركة واحد من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف المد واللين

لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال الحرف الاطلاق به كما في قول الشاعر

اقلي اللوم عاذل والعتابن قولي ان اصبت فقد اصابن فرويهذه ابيات الياء وحصل باشباع فتحها

عند الاتي عن التغني بنون التنوين وانما تلحق القافية المقيدة وهو ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير

صحيح

صحيح سميت مقيدة لتقيد الصوت بها وامتناع امتداده لانه ليس بعدها حركة تحصل من اشباعها حرف

الاطلاق ليستمر امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق

فان روي القافية في هذا البيت القاف ساكنة ولا يمكن امتداد الصوت بها فتحركت عن التغني

بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن وسمي هذا القسم من التنوين

تنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن

حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم

ليس موضوعا باذاء

بل هو موضوع لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا باذاء معنى

من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع

تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل ويحذف التنوين

وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف والاخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف

التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم

وقد يحذف التنوين من العلم او كان

منه اذا كان صفة لغير العلم مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن ذيد ابن عالم لحذف

التنوين من اللفظ والالف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف

اذا لم يكن الاسم صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن

في جميع ما ذكرنا الا في حذف الحرف فانها لا تحذف حيث ما كانت ليلا يلتبس بتثنية الاثنين ومثل هذه هذا

ابنة خاصم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية لا لاصالة البناء السكون ومشددة

مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف او غير الف التثنية نحو اضربن الان والف الجمع اي الف الفاعل

بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها يكسر معها لشبهها فيها بنون التثنية

ويختص نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد

والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تضربن بها

فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذا النوع

وهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لان لا يوكد الا ما يكون مطلوبا وقلت ابدا نون التاكيد

في النفي فلا يقال اضربن ما يوم من الا قليلا نحو عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي ولم تدخل

نون التاكيد في مثبت القسم في جواب المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يوكد الفعل بامر منفصل عنه

وهو القسم من غير ان يوكد بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قولي لزمت اشارة الى انه قد

علة ان الشرط لموكد حرفه نون التاكيد فيما عدا القسم غير لازم بل جايز وكثيرة اي نون التاكيد الفعل ايلا ينقض المقصود منه

ل والحرف اكيد

وما قبلها اذا قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو وضمير ليد على الواو

المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون السكون في كلمة والحرف

فان النون المشددة كلمة اخرى وثقل الواو بعد الضمة قبل نون المشددة ان لم يشترط في التقاء

الساكنين

٦٥

الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسورة يدل على الياء المحذوفة لالتقاء

الساكنين او تثقل الياء بعد الكسرة قبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور

من ضمير المذكورين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر فتحا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة

مفتوحا طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور ليشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما

في الذكر فقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان بعد الاستثناء عنه فتقول

في المثنى اضربان باثبات الف ليلا يشبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الف بعد

نون الجمع وقبل نون التاكيد كيلا يجتمع ثلاث نونات متواليات ولا يحذف احداهما اي التثنية وجمع

المؤنث النون المخففة للزوم التقاء الساكنين على غير حده ويجعل كما في الوقف وليس

بمرضي عن الاكثرين وهما اي نون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي في غير التثنية وجمع المؤنث

مع ضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان

يعامل اخر الفعل مع النون من مقابلة مع الكلمة المنفصل من حذف الواو والياء او تحريكهما

ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند لحوق النون ومعنى الكلام

ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيء

جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما

مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزو وارمي واخشى فالنون مع ضمير البارز كالكلمة

المتصلة فتقول اغزُ وارمِ يا قوم بحذف الواو كما حذفته في نحو اغزُ الكفار وارمِ
بغرض وكن اغزُ واو ومن يا امرأة بحذف الياء كما حذفته في اغزُ الجيش وارمِ الغرض
وتضم الواو المفتوحة ما قبلها نحو اخشون كما في ضمها مع المنفصلة نحو اخشون الرجل
وتكسر الياء المفتوحة ما قبلها كما كسرها مع المنفصلة تقول اخشين كاخشي الرجل
فان لم يكن اي الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزُ واخشَ وارمِ فكالمتصلة اي
فالنون كالكلمة المتصلة ويعني بها الف التثنية تقول اغزوان وارميان واخشيان بردّ الامر
وفتحها كما قلت اغزُ وارمِ واخشَ ومن ثمة اي لاجل انه مع ضمير فرع ضمير البارز كالمتصلة
ومع ضمير البارز كالمنفصلة قيل هل ترَيِّنْ في هل ترين كما يقال هل ترَيان فهن امثال لغير البارز
الذي تحركت لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترون في هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق
نون التاكيد وضم الواو وكضمتها في لم ترو القوم هذا امثال ما فيه ضمير بارز يضم لاجل النون وهل
ترَيِّنْ في مثل هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترِ الناس وهذا امثال ما في ضمير بارز تكسر لاجل
النون واغزُونّ عطف على قولهم هل ترين اي ومن ثمة قيل اغزون بردّ الواو المحذوفة كما يردّ ما ضمير
التثنية في اغزوا واغزين في اغزي بحذف الواو المضمومة ما قبلها كما قيل اغزُ القوم واغزُ في
اغزِ بحذف الياء المكسورة ما قبلها كما قيل اغزي القوم بحذف الياء وهذا لامثلة وقعت على قلة
تعريفها الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو مع ضمير البارز كالمنفصلة وبعضها لما هو مع غير الضمير

كالمتصل

كالمتصل كما اشرنا اليه والمراد بالمخففة بحذف للساكنين اي لالتقاء الساكن
المذكور بعد هاوة بعض النسخ للساكن اي لالقاء الساكنين كقول الناظم لا تبقين
الفقير علك ان يركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تبقين حذف نون المخففة لالتقائها
الام الساكنة التي بعدها واثبت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان الواجب
ان يقال اتبقين الفقير ولم يحركوها كما حركوا التنوين فرقا بينهما وانما لم يكسر
حملا لمرتبة ما يدخل الفعل من رتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل
فرعا ويحذف ايضا المخففة في حال الوقف على ما لحقته تخفيفا اذ ضم او كسر ما
قبلها كما تحذف التنوين بذلك فيرد ما حذف اي لاجل المخففة كما اذا لحقت المخففة
باغزوا واغزي وقلت اغزون بحذف الواو والياء فاذا وقعت عليهما وجب
ان ترد المحذوفة وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف
لاجله لان التنوين لازم في الوصل وليست بلازمة فجعل اللازم مزيّة بالقاء اثره
على ما ليس بلازم والمخففة المفتوحة ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربنّ اضربا
تشبيها لها بالتنوين فان التنوين لازم في الوصل وليست اذا انفتح ما قبلها
تقلب الفا واذا ضم او الكسر يحذف نحو اصدقْ خيرا واصابتي خيرا واختم لي
بخير اللهم اختم امورنا بخير ١١٢٠ هـ